

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٢٣

الأربعاء، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٩٣ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام (A/75/303)

مشروع القرار (A/75/L.9)

السيد أرييتر (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني ويشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار A/75/L.9، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، بصفة كندا رئيسة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

إن تولي كندا رئاسة مجلس محافظي الوكالة هو تجسيدٌ لدعمنا الذي لا يلين للوكالة، وشهادة على الأولوية التي توليها حكومة كندا لعدم انتشار الأسلحة النووية والمسؤولية المشتركة للأمن النووي.

وبعد المشاورات التي أجريت في فيينا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، تمت الموافقة بالإجماع على مشروع قرار هذا العام لإحالته إلى الجمعية العامة. ويرحب نص هذا العام بالقرار المتعلق بالموافقة على تعيين السيد رافائيل ماريانو غروسي مديراً عاماً للوكالة للفترة من ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، ويعرب عن تقديره للقيادة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٧٥/٥٠٦ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، أقدم الآن البيان المسجل للسيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يعرض فيه تقرير الوكالة لعام ٢٠١٩.

عرض بيان مسجل بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/75/843).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا ليعرض مشروع القرار A/75/L.9.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



ويسرنا جدا أن نؤيد مشروع القرار (A/75/L.9) بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/75/303)، وهو تقرير يؤكد من جديد مرة أخرى الدور الذي لا غنى عنه للوكالة فيما يتعلق بالتشجيع والمساعدة على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية، وكذلك في نقل التكنولوجيا والسلامة والتحقق والأمن في المجال النووي.

ونلاحظ مع الارتياح الدعم عبر الإقليمي القوي لعمل الوكالة، ونؤكد على أهمية احترام سلطة ونزاهة المنظمات الدولية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تؤدي واجباتها خدمة للمجتمع الدولي بطريقة مهنية وموضوعية ومحيدة للغاية.

ويثني الاتحاد الأوروبي على المدير العام للوكالة غروسي لقيادته أنشطة الأمانة في التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي هذه الأوقات العصيبة التي تتسم بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نقدر أيما تقدير العمل السريع الذي تقوم به أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونشكر الموظفين على ضمان استمرار تنفيذ أنشطة الوكالة، ولا سيما في مجال الضمانات.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن تمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني هدفان هامان، ونرحب بالتزام المدير العام في هذا الصدد. ونأمل أن يسهم برنامج زمالة ماري سكلودوسكا - كوري الجديد في ظهور جيل جديد من القيادات النسائية في مجال العلوم والتكنولوجيات النووية وعدم الانتشار في جميع أنحاء العالم، ونلاحظ أن عددا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يساهم في البرنامج.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً تاماً بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وقبل المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، نؤكد من جديد تأييدنا الثابت للتنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة عدم الانتشار، باعتبارها حجز الزاوية في نظام عدم

التي يضطلع بها المدير العام والكفاءة المهنية التي يديها موظفو الوكالة خلال جائحة كوفيد-19.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، يؤكد مشروع القرار من جديد على دعم الدول الأعضاء القوي للدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة في التشجيع والمساعدة على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية - في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، والسلامة والتحقق والأمن في المجال النووي.

(تكلم بالفرنسية)

وينبثق مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم من مطلب في النظام الأساسي للوكالة واتفاق تعاون وقعته الأمم المتحدة والوكالة في عام 1957. ووفقاً للممارسة المتبعة، يحيط نص مشروع القرار علماً بالقرارات والمقررات التي اتخذها المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الرابعة والستين، ويعرب مجدداً عن تأييد الدول الأعضاء القوي للوكالة وأنشطتها الصادر بها تكليف.

ويجدونا الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت، مؤكدة بذلك على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للوكالة وعلى النطاق الواسع لعملها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة تولستوي (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. يؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي: تركيا، وجمهورية مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية: ليختنشتاين، فضلا عن جمهورية مولدوفا.

المركزي في إيران، لأن هذه الأنشطة تزيد بشكل كبير من قدرة إيران على التخصيب.

وجميع الأنشطة المذكورة لا تتفق مع خطة العمل الشاملة المشتركة ولها آثار شديدة على الانتشار. ونحثّ إيران بقوة على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أخرى لا تتسق مع التزاماتها في خطة العمل الشاملة المشتركة، وعلى العودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل دون تأخير. وندعم جهود المشاركين في خطة العمل المشتركة لمعالجة هذه المسائل ضمن خطة العمل، بما في ذلك من خلال اللجنة المشتركة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بآخر المستجدات التي تقدمها الوكالة بشأن تنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار والبروتوكول الإضافي في إيران، وبالجهود المبذولة لتوضيح جميع المسائل المطروحة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء التطوير المستمر للبرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويحثّها على الشروع في مسار موثوق به نحو نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق ولا رجعة فيه باتخاذ خطوات ملموسة في ذلك الاتجاه. وحتى ذلك الحين، سيستمر الاتحاد الأوروبي في فرض العقوبات القائمة بصرامة. ونحثّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدخول في مناقشات هادفة مع جميع الأطراف المعنية، في الوقت الذي يعمل فيه المجتمع الدولي على تحقيق السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية. ويحثّ الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمائنات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت مبكر، والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها.

ويحثّ الاتحاد الأوروبي الجمهورية العربية السورية على التعاون بسرعة وشفافية مع الوكالة لحلّ جميع المسائل العالقة، بما

الانتشار النووي العالمي والركيزة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، وعنصرها ما في تطوير تطبيقات الطاقة النووية المستخدمة في الأغراض السلمية. وسنواصل تعزيز عالميتها وتعزيز تنفيذها في جميع الركائز الثلاث.

كما يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً دعمه الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، وهو بموّل مشروعاً تابعاً لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومكرساً لذلك الهدف.

إن نظام الضمانات التابع للوكالة عنصرٌ أساسيٌّ من عناصر نظام عدم الانتشار النووي، وهو يؤدي دوراً لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشدد على المسؤولية الرئيسية التي يتحملها مجلس الأمن في معالجة حالات عدم الامتثال. ونذكر بتحديات الانتشار الخطيرة التي لا تزال تشكل تهديداً للأمن الدولي، وبال حاجة إلى إيجاد حلول سلمية ودبلوماسية لها.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً التزامه الثابت بخطة العمل الشاملة المشتركة ودعمه المستمر لها، وهي التي أقرها قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) بالإجماع. ونأسف بشدة لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة الشاملة وإعادة فرض الجزاءات، وندعو جميع البلدان إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات تعوق تنفيذ الالتزامات الخاصة بالاتفاق. ويواصل الاتحاد الأوروبي التمسك بالتزاماته في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك ما يتعلق برفع العقوبات. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار إيران في تكديس اليورانيوم منخفض التخصيب، الذي يزيد الآن على عشرة أضعاف الحد الأقصى لخطة العمل الشاملة المشتركة، وإزاء أن الحد الأقصى لتخصيب اليورانيوم يتجاوز المستوى الذي حددته خطة العمل الشاملة المشتركة. كما نظل نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار التخصيب في موقع فوردو والتوسع في أنشطة البحث والتطوير في مجال الطرد

ويشدّد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى مواصلة تعزيز الأمن النووي على نطاق العالم من أجل منع الإرهاب النووي وإساءة استخدام المواد النووية والمشعة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نبرز أهمية الانضمام إلى المعاهدتين ذواتي الصلة وتنفيذهما تنفيذاً كاملاً، وهما الاتفاقية المعدلة للحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ونؤكد أهمية قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٢٣٢٥ (٢٠١٦). ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحسين إطار الأمن النووي العالمي عن طريق تعزيز التعاون الدولي وتوفير الخدمات الاستشارية وتقديم المساعدة المباشرة إلى الدول الأعضاء. ونرحب بنتائج المؤتمر الدولي للأمن النووي لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك الإعلان الوزاري ذو الصلة. وكذلك ندعو الدول الأعضاء في الوكالة إلى كفالة توفر الموارد الكافية لأغراض أنشطة الوكالة في مجال الأمن النووي. ويبقى الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الدول الأعضاء فيه، أحد أكبر المانحين لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة. ويتيح التمويل الذي قدمناه للوكالة المجال لمساعدة البلدان على تحديث مجموعة مختارة من المرافق وكفالة الحماية المادية لها، وعلى تحسين هياكلها الأساسية التنظيمية الوطنية. وفي إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ندعم كذلك المبادرات الدولية الأخرى التي تُسهم في تعزيز الأمن النووي. كما خصص الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠ أكثر من ١٤٥ مليون يورو لمبادراته الإقليمية المعنية بمراكز الامتياز الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

ويبرز الاتحاد الأوروبي فوائد النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، وكفالة تطبيق مستويات عالية من السلامة والأمن والضمانات لحماية مصالحنا الجماعية بعدم الانتشار. وقد قدم الاتحاد الأوروبي نحو ٢٥ مليون يورو لإنشاء بنك اليورانيوم منخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية للطاقة

في ذلك عن طريق إبرام وتنفيذ بروتوكول إضافي في أقرب وقت ممكن.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يدعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاق الضمانات الشاملة، إلى جانب بروتوكولات إضافية ذات صلة، دون إبطاء. ونحث الدول المتبقية، وخاصة الدول التي تقوم بالفعل ببناء محطات نووية لتوليد الكهرباء أو مفاعل للأبحاث، على تعديل بروتوكولات الكميات الصغيرة لديها أو تطبيق اتفاق الضمانات الشاملة التي أبرمتها تنفيذاً كاملاً. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة مواصلة تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الضمانات بواسطة اتباع نهج على مستوى الدول. وعلاوة على ذلك، ندعم بنشاط نظام الضمانات التابع للوكالة من خلال برنامج دعم الضمانات التابع للمفوضية الأوروبية، وصك التعاون في مجال الأمان النووي، ومن خلال برامج الدعم الخاصة بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ويولي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أهمية قصوى لتنفيذ تدابير الأمان النووي وتحسينها باستمرار على الصعيد العالمي. وعلى مدى العقود الماضية، وضعنا، وطورنا، إطاراً قانونياً وتنظيماً نووياً متطوراً وملزماً قانوناً وقابلاً للتنفيذ، ينطبق في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ونحن على استعداد لتشاطر تجربتنا خلال اجتماع الاستعراض الثامن للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي. وكذلك استمر الاتحاد الأوروبي في عرض خبرته عن طريق ما يسمى باختبارات الجهد في عدد من البلدان المجاورة، بهدف بناء إطار أمان نووي آمن وأكثر استدامة وشفافية في جميع أنحاء العالم. ونؤيد تنفيذ الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إظهار التزامها بتطوير وتنفيذ التخلص من النفايات بوصفهما حلاً آمناً لإدارة النفايات المشعة.

كما نود الإشادة بجهود أمانة الوكالة وقيادة المدير العام على مدار الفترة الماضية في مواجهة التحديات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة كورونا، بما في ذلك الدعم الذي تم تقديمه لأكثر من ١٢٠ دولة لمساعدتها في التصدي للجائحة، الذي يمثل أحد النماذج الناجحة لكيفية استجابة المنظمات الدولية للأزمات العالمية.

ترحب مصر باعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء لمشروع القرار A/75/L.9، الذي تشارك مصر في تقديمه، ويتعلق بالتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/75/303). وتعرب عن تقديرها لجهود سكرتاريه الوكالة في إعداد هذا التقرير وكذلك لجهود كندا في إعداد وتقديم مشروع هذا القرار بصفتها الرئيس الحالي لمجلس المحافظين.

إن مصر باعتبارها إحدى الدول المؤسسة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي طليعة الدول التي اتجهت لتوظيف الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية لإنشاء المفاعلات النووية، تولي أهمية بالغة لأنشطة الوكالة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتعزيز التعاون الدولي والدعم الفني والضمانات والتحقق والأمان والأمن النوويين.

وتساهم مصر في دعم جهود الوكالة وأنشطة الأمانة في جميع هذه المجالات، خاصة في الوقت الذي نستعد فيه لبدء تشغيل محطة الضبعة لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية. وتطالب مصر مجدداً بضرورة مضاعفة الجهود لتوفير التمويل والموارد اللازمة لاضطلاع الوكالة بمهامها على النحو المنشود في مجال التعاون الفني وتحقيق التوازن بين الركائز الثلاث لعمل الوكالة، وفقاً لنظامها الأساسي،

والارتقاء بدور الوكالة في نقل التكنولوجيا النووية وتعزيز دور الاستخدامات السلمية، وخاصة في مجال تطبيقات الطاقة النووية بما يحقق الهدف من إنشاء الوكالة، وينفي الانطباع السائد عنها بأنها منظمة مخصصة فقط لأهداف التحقق النووي.

الذرية. ونلاحظ مع الارتياح أن البنك قد بدأ عمله في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، مع نجاح فرنسا وكازاخستان في تسليم يورانيوم منخفض التخصيب، ونتطلع إلى نجاح تشغيل البنك لصالح جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيراً، يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة أنشطة الوكالة لزيادة الوعي بجميع جوانب الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية. ونلاحظ بشكل إيجابي مشاركتها المستمرة في الحوار العالمي بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة والدور الذي تؤديه في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ويمكن للتكنولوجيا النووية أن تسهم إسهامات مُغيرة لمجرى الحياة في مجال صحة الأشخاص ورفاههم في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، ينبغي أن تستمر المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الدول الأعضاء لمكافحة تفشي الأمراض حيوانية المصدر. ومرة أخرى، نثني على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التصدي للجائحة الحالية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ونشجع على مواصلة التعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرهما من المنظمات الدولية ذات الصلة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي مؤيداً قوياً لبرنامج التعاون الفني للوكالة، الذي يُعد ثاني أكبر مساهم فيه. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضاً الاستخدام السلمي للطاقة والتكنولوجيا النووية من خلال توفير الخبرة التقنية ومساهمة سنوية تبلغ ٢٠ مليون يورو في المتوسط.

**السيد حسن (مصر):** سيدي الرئيس، أود في البداية أن أعرب مجدداً عن خالص تمننتنا للسيد رافائيل غروسي على انتخابه لمنصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتطلع مصر للتعاون معه في الاستمرار بالنهوض بكافة أنشطة الوكالة.

ختاماً، تتطلع مصر لإحراز تقدم إزاء تنفيذ الوكالة للولاية المسندة إليها وفقاً لقرار تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، بما يسمح بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط واتخاذ الخطوات التنفيذية ذات الصلة، خاصة في ضوء التطور الهام المتمثل في عقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، والنتائج الإيجابية التي تمخضت عن تلك الدورة بمشاركة أمانة الوكالة كأحد المنظمات الدولية المدعوة من قبل الجمعية العامة للإسهام في أعمال هذا المؤتمر الهام.

**السيدة خاراوشون (بيلاروس) (تكلمت بالروسية):** باسم وفد جمهورية بيلاروس، أود أن أشكر السيد رافائيل غراسي على إحاطته بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أنشطتها في عام ٢٠١٩ (انظر A/75/303)، فضلاً عن المعلومات التي قدمها عن العمل الجاري في ظل البيئة الحالية التي تتسم بالتحديات.

إننا مقتنعون بأن التنمية المستدامة ورفاه الأجيال الحالية والمقبلة مرتبطان ارتباطاً لا ينفصم بالتكنولوجيا النووية. وتؤكد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) هذه النقطة. ومن الواضح الآن للجميع أنه بدون العلم والتكنولوجيا النوويين، لن يكون من الممكن التصدي لهذا التحدي الكبير في عصرنا. ونعتقد أيضاً أن جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى بناء قدرات الدول على الكشف عن الإصابات بمرض فيروس كورونا تستحق موافقتنا ودعمنا الكاملين.

وهناك أيضاً طلب متزايد في جميع أنحاء العالم على استخدام التكنولوجيا النووية لتوليد الطاقة. إننا مقتنعون بأن الطاقة النووية لديها القدرة على توفير إنتاج للطاقة منخفض الكربون يمكن التعويل عليه وبتكلفة معقولة. ونقدر أيما تقدير الدعم الفني والاستشاري الذي تقدمه الوكالة في إنشاء قطاع نووي وطني في بيلاروس وفي ضمان أعلى معايير الأمان النووي.

ونؤكد أهمية ضمان استمرارية واستقرار أنشطة الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بأنواعها، خاصة في حالة البلدان النامية، أخذاً في الاعتبار أن الاستخدام السلمي حق سيادي غير قابل للتصرف. وفي هذا السياق، تواصل مصر جهودها من خلال عضويتها في مجلس محافظي الوكالة في دعم أنشطة الوكالة وأنشطتها في مجالات التعاون الفني والأمن والأمان النوويين.

مع إيلاء الاهتمام الضروري لمصالح الدول الأفريقية ودول مجموعة الـ ٧٧ والصين لتعزيز دور الوكالة التنموي والحيلولة دون إساءة توظيف اعتبارات الأمن النووي لوضع قيود على تطوير الاستخدامات السلمية والحفاظ على الطابع الطوعي للإسهام في تمويل صندوق الأمن النووي، أخذاً في الاعتبار أن مسؤولية الأمن النووي تقع في الأساس على عاتق الدولة المعنية.

تؤكد مصر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الجهة المؤهلة فنياً والمفوضة دولياً بإصدار تقارير عن التحقق من امتثال الدول للالتزامات في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تؤكد مصر أن للوكالة دوراً محورياً، بموجب نظامها الأساسي، في دفع جهود نزع السلاح النووي والتحقق من التخلص من الأسلحة النووية، بما يجعل للوكالة دوراً هاماً في حفظ السلم والأمن الدوليين وتنفيذ كافة الالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك المادة السادسة من هذه المعاهدة.

وتولي مصر أهمية بالغة لأنشطة الوكالة في مجال تنفيذ الضمانات وتمكين الوكالة من التحقق بشكل محايد من عدم تحريف المواد النووية عن الاستخدامات السلمية وفقاً لاتفاقيات الضمانات الشاملة التي تمثل الأساس القانوني لعمل الوكالة وفقاً للمادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار. وهو ما يستلزم تحقيق عالمية هذه الاتفاقيات. كما نؤكد أن تطوير نظام ضمانات الوكالة لا ينبغي أن يترتب عليه أي التزامات إضافية تتجاوز الالتزامات التعاقدية والقرارات السيادية للدول الأعضاء.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سياق الأمم المتحدة، كما أنها تربط البلد بشكل غير معقول بمعلومات مضللة.

والمحتوى الذي يتناول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في التقرير لا قيمة له على الإطلاق، لأنه مشحون تماماً بالتخمين والتلفيق. والدافع وراء ذلك هو أغراض سياسية شائنة ورغبة القوى المعادية لبلدي في إعطاء مصداقية للمعلومات المغلوطة. إن افتقار الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الحياد الأساسي في أنشطتها كمنظمة دولية لا يجعلها سوى أداة سياسية للبلدان الغربية.

وهذا هو انطباعنا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت الحاضر، تماماً كما كان قبل أكثر من ٢٠ عاماً. وقد سعت الوكالة مؤخراً إلى استغلال كل فرصة لتطلق وابلاً من الملاحظات المشبوهة بأنها مستعدة تماماً لاستئناف التحقق من البرنامج النووي لبلدي وتدعو إلى تعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معها. لقد تركنا الوكالة منذ زمن بعيد ولم ننس أعمالها الخسيسة المتمثلة في الانحياز للقوى المعادية لأغراض الضغط علينا وإثارة الشكوك حول الطابع السلمي للمنشآت النووية في بلدي في أوائل التسعينات.

وأود أن أوضح مرة أخرى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن يكون لها أي شأن مع الوكالة على الإطلاق ما دامت ترفض أن تجعل الحياد أساس أنشطتها وما دامت رهينة للقوى المعادية لبلدي.

**السيد المطوع** (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، أود بداية أن أعرب عن تقدير دولة الإمارات العربية المتحدة للعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أيضاً أن أعثتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا وشكرنا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد رافائيل ماريانو غروسبي، على قيادته لأعمال الوكالة الذي قاد عمل الوكالة خلال الأزمة الحالية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) المستجد.

وقد استضافت بيلاروس سبع بعثات للوكالة الدولية للطاقة الذرية ترتبط مباشرة ببناء محطات نووية لتوليد الكهرباء. ونعتقد أن نتائج تلك البعثات كانت مفيدة جداً، ونفذ التوصيات التي تلقيناها تنفيذاً كاملاً. وتبرهن تجربتنا على الحاجة إلى وضع مجموعة أدوات للوكالة لدعم البلدان التي تنشئ محطات نووية لتوليد الكهرباء.

إن برنامج التعاون الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية هامٌ وذو شأن أكثر من أي وقت مضى. فهو يسهم إسهاماً كبيراً في تنمية القدرات المؤسسية الوطنية والموارد البشرية، ليس في مجالات الطاقة النووية والأمن والأمان النوويين فحسب، بل أيضاً في جملة أمور، لمكافحة السرطان، ودعم الأمن الغذائي وحماية البيئة.

وتؤيد بيلاروس تأييداً تاماً نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعلق أهمية كبيرة على زيادة تعزيزه وتحسينه. وينبغي مواصلة هذا العمل في امتثال صارم للمعاهدات الدولية السارية لصالح السلام والأمن، مع مراعاة مصالح الدول الأعضاء في الوكالة.

وتؤيد بيلاروس تأييداً تاماً أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويسرّها أن تكون أحد مقدمي مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بشأن تقرير الوكالة لعام ٢٠١٩ (A/75/L.9).

**السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يرفض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضاً قاطعاً تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٩ (انظر A/75/303)، الذي يتضمن معلومات مشوهة عن بلدي.

وبما أن بلدي ليس عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه لا يهتم بما يُناقش في اجتماعات الوكالة، ناهيك عما يرد في تقاريرها السنوية. ومع ذلك، لا يمكننا أن نغفل حقيقة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تبدي ملاحظات سخيفة بشأن

للتكنولوجيا النووية. وتواصل بلادي تعاونها الوثيق مع الوكالة من خلال التعاون التقني لتطوير البنية التحتية وبناء القدرات اللازمة لبرنامج الطاقة النووية في كافة القطاعات. وبدعم من الوكالة، أنشأت دولة الإمارات برامج للحصول على درجات علمية متقدمة في الفيزياء الطبية وتعزيز سلامة استخدام الإشعاع في الممارسات الطبية ومبادرات لتشجيع وتنقيف الشباب الإماراتي في مجال العلوم والتطبيقات النووية، ومواصلة تعزيز مشاركة المرأة في القطاع النووي.

وفي الختام، تؤكد دولة الإمارات على التزامها بالشراكة القوية والمستمرة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال نهجها المسؤول لتطوير برنامج وطني للطاقة النووية واستخدام التطبيقات النووية السلمية. كما تعرب بلادي عن تقديرها لعمل أمانة الوكالة والمنجزات التي حققتها في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٩ (انظر A/75/303).

**السيد تحت رافانشي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تك) لم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على إحاطته بشأن تقرير الوكالة لعام ٢٠١٩ (انظر A/75/303).

يؤدي استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دوراً هاماً في التقدم العلمي والتكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي للبلدان النامية. وفي هذا السياق، وكما هو منصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن تقاسم المعارف النووية ونقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية المهمة أمران حتميان. والوكالة مسؤولة، استناداً إلى نظامها الأساسي، عن مساعدة الدول الأعضاء فيها في مجال البحث والتطوير والتطبيق العملي للطاقة النووية لأغراض الاستخدامات السلمية. ونكرر أن إحدى المسؤوليات الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية هي "تعزيز تبادل المعلومات العلمية والتقنية بشأن الاستخدامات

تؤكد دولة الإمارات على الدور الأساسي الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية ومساعدة الدول الأعضاء في سعيها للاستفادة من الطاقة النووية وتطبيقاتها. وترحب دولة الإمارات بجهود الوكالة المكثفة لتوفير منصات يتم فيها تبادل الدعم والمعرفة العلمية والخبرات فيما بين الدول الأعضاء في مجالات السلامة والأمن النووي وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، تشيد دولة الإمارات باستجابة الوكالة في ظل التحديات الناشئة عن جائحة كورونا المستجد بتقديم خدمات لمواجهة التحديات المتعلقة بالفيروس في العديد من الدول.

شهدت دولة الإمارات بدء تشغيل مفاعل بركة للطاقة النووية في ١ آب/أغسطس من هذا العام بدعم من شركائها الدوليين، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي أول محطة للطاقة النووية في العالم العربي، حيث تؤمن بلادي بأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يتطلب الشفافية والوفاء الكامل بالشفافية والالتزام بعدم الانتشار، وتؤكد التزام دولة الإمارات بتطبيق أعلى معايير السلامة والجودة في إنجاز برنامجها الوطني للطاقة النووية، الذي يتماشى مع توجيهات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأفضل الممارسات الدولية. ويعتبر مفاعل بركة مصدراً نظيفاً للطاقة وأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث

إن شراكة دولة الإمارات مع الوكالة سمحت لها بتطوير برنامجها وفقاً لأعلى معايير السلامة والأمن النوويين والضمانات والشفافية.

تؤكد دولة الإمارات على أهمية تدابير التحقق التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأهمية الامتثال الكامل لنظام الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، الذي يعتبر أداة هامة تسهم في تعزيز الثقة العالمية حول الطابع السلمي للبرامج النووية.

ويظل برنامج التعاون الفني للوكالة وسيلة أساسية لدعم الدول الأعضاء في الاستفادة من التطبيقات السلمية



فعالياً دون تمتع جمهورية إيران الإسلامية بحقوقها المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن. وغني عن البيان أن المسؤولية عن هذا الاستهزاء بالقانون الدولي تقع على عاتق الولايات المتحدة وأي بلد آخر ينادي بالنهج الذي تتبعه الولايات المتحدة.

وتعمل الوكالة وجمهورية إيران الإسلامية بشكل وثيق فيما بينهما في مجالات مختلفة. ومن الجدير بالذكر أن إيران وحدها تتلقى ٢٢ في المائة من مجموع عدد عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الصعيد العالمي. كما تم إجراء حوالي ٤٣٢ عملية تفتيش و ٣٣ معاينة تكميلية في إيران في عام ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، تمكنت الوكالة من القيام بأنشطة التحقق التي تجريها في إيران على الرغم من صعوبة الحالة الناجمة عن وباء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وبهذه الشفافية والتعاون واسعي النطاق، اتفقت إيران والوكالة على العمل بحسن نية لحل المسائل المتصلة بالضمانات. غير أنه في إطار التزامات الضمانات التي تفرضها الدول بموجب اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، لا ينبغي المساس بنزاهة الوكالة واستقلالها واحترافيتها تحت أي ظرف من الظروف.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان النظر في المعلومات المتاحة عن الأنشطة النووية للمملكة العربية السعودية. وإذا كانت المملكة العربية السعودية تسعى إلى برنامج نووي سلمي، فعليها أن تتصرف بطريقة شفافة جداً وأن تسمح لمفتشي الوكالة بالتحقق من أنشطتها. وثمة مشكلة أخرى في منطقتنا سببها النظام الإسرائيلي، الذي ظل، بوصفه غير طرف في معاهدة عدم الانتشار، يرفض باستمرار وباصرار التقييد بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتعين على الوكالة أن تتبع نهجاً غير متحيزٍ ومهني تجاه هذا النظام.

**السيدة مايترا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية):** إن مناقشة اليوم مناسبة هامة للتفكير في الدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم دولها الأعضاء في سعيها إلى الحصول

السلمية للطاقة الذرية... [و] تشجيع تبادل العلماء والخبراء وتدريبهم في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية [فيما بين الدول الأعضاء]“ (المادة الثالثة من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الفقرتان ٣ و ٤).

وقد وظفت إيران استثمارات كبيرة في إنشاء الهياكل الأساسية النووية اللازمة، وأحرزت تقدماً كبيراً في التطبيق المدني للعلوم النووية في المجالات الكهربائية والطبية والزراعية والصناعية. وعلاوة على ذلك، تؤكد إيران أن الضمانات المتصلة بأنشطة التحقق بوصفها ولاية قانونية إضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن تنفذ دعماً للمسؤولية الرئيسية للوكالة عن تعزيز تطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، تؤكد أن تصميم وتنفيذ الضمانات المطلوبة يجب أن يمثلها للحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار دون أن يعوق تنميتها الاقتصادية أو التكنولوجية.

وعلى نفس المنوال، ينبغي أن تكفل الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ الضمانات احترام هذه الحقوق غير القابلة للتصرف والسيادة الوطنية للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا السياق، ينبغي ألا تحد الشواغل المتعلقة بالانتشار النووي بأي شكل من الأشكال من هذه الحقوق. وبناء على ذلك، لا يسع المرء إلا أن يرفض المحاولات المنتظمة التي تجري بذريعة تعزيز عدم الانتشار، وعلى نحو يتعارض مع نص المعاهدة وروحها، من أجل تقييد استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

تعتبر خطة العمل الشاملة المشتركة إنجازاً هاماً للدبلوماسية المتعددة الأطراف التي تحظى بدعم قوي من المجتمع الدولي. إن انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد في أيار/مايو ٢٠١٨، وإعادة فرض العقوبات غير القانونية على إيران، وعدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) قد حالت

مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال بناء القدرات، من خلال برنامج الوكالة للتعاون الفني، ومن خلال إعاره الخبراء، وتوفير دورات تدريبية في مؤسسات مرموقة في الهند لخبراء من الدول الأعضاء. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن الهند ستواصل تقديم دعمها لبرامج الوكالة.

وظلّ تعاون الهند مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كبيراً خلال العام الماضي. فقد تشرفنا بتنظيم عدة مناسبات دولية واجتماعات فنية وحلقات عمل وبرامج تدريبية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذه الفترة. كما استضفنا اجتماعاً هاماً من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في استخدام أدوات الكشف عن الإشعاع في تحديد الكميات الدنيا القابلة للكشف وعتبات الإنذار. ويسرني أن أشاطركم أن الهند انضمت إلى شبكة الوكالة للاستجابة والمساعدة، التي تقدم المساعدة إلى الدول الأعضاء للتخفيف من آثار حالات الطوارئ النووية أو الإشعاعية. وستكون قدرات الهند في مجال التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها متاحة الآن لجميع البلدان الشريكة خلال حالات الطوارئ. وهذا تجسيدٌ لتأييدنا تعزيز الإطار الدولي للتأهب والاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية.

أما على الجبهة الداخلية، فأبدينا مرة أخرى التزامنا تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوضع ثلاثة مرافق أخرى تحت ضمانات الوكالة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، رافعين مجموع المنشآت الخاضعة لهذه الضمانات إلى ٢٩ مرفقاً. وعلى الرغم من ظروف الجائحة، فقد نجحنا أيضاً في تحقيق الحرجية النووية لأول مفاعل محلي للماء الثقيل المضغوط، في كاكرابار، في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٢٠. هذا المفاعل هو رائد لـ ١٥ مفاعلاً آخر.

لقد أحرزت الهند تقدماً هائلاً في استخدام تكنولوجيات الإشعاع من أجل الصالح العام لشعبها. وانطلاقاً من روح

على الطاقة النووية بطريقة آمنة ومأمونة، وفي إبراز التطبيقات النووية في قطاعات مختلفة من قبيل الأغذية والزراعة والصحة وإدارة المياه والبيئة، وفي تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء.

تحنى الهند السيد رافائيل ماريانو غروسي بتعيينه المدير العام للوكالة. ونشكره على التقرير عن أنشطة الوكالة في عام ٢٠١٩ (انظر A/75/303). ويظلّ هذا التقرير منشوراً هاماً لتفهم العمل الحاسم الذي تقوم به الوكالة. كما تحنى غينيا وساموا بانضمامهما إلى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتقدر الهند الروح التي تحلت بها الوكالة في ضمان استمرارية الأعمال حتى خلال ظروف الإغلاق الشامل القاسية التي نشهدها أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد تشرفنا باستضافة أربعة أفرقة من الوكالة خلال هذه الفترة. والهند تعترف أيضاً بالمساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الدول الأعضاء لاستخدام تفاعل (إنزيم) البوليميراز المتسلسل بالانتساخ العكسي، الذي جاء في منعطف هام وساعد بلدانا كثيرة في التصدي لأزمة الجائحة. كما تشارك وزارة الطاقة الذرية الهندية بحمة في الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى التصدي لتأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وتتبعها ودراستها ووضع الاستراتيجيات بشأنها.

وتظلّ الطاقة النووية خياراً هاماً لمواجهة تحديات الطلب المتزايد على الطاقة، ومعالجة المخاوف المتعلقة بتغير المناخ، والحد من تقلب أسعار الوقود الأحفوري، وكفالة أمن إمدادات الطاقة. وأود أن أؤكد على ضرورة مواصلة دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية للدول الأعضاء التي تشرع في برامجها للطاقة النووية أو توسع نطاقها، والأهم من ذلك دعم الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها.

وتولي الهند أهمية كبيرة لعمل الوكالة في مختلف ميادين العلوم النووية. ونسهم في تلك الأنشطة من خلال المشاركة في الاجتماعات الفنية والمشاريع البحثية المنسقة. كما نقدر شراكتنا

لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما يتعلق ببركاتز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم الانتشار. كما أنها عنصرٌ حاسمٌ في وجاهة الإسهامات الأخرى في السلم والأمن الدوليين، مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

إن المكسيك ملتزمة التزاماً تاماً بالامتثال لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهدة تلاتيلولكو - والتنفيذ الكامل لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي ستدخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، وستواصل الكفاح من أجل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وهذا الإطار من المعاهدات يكمل ويعزز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح الذي أنشأته معاهدة عدم الانتشار، ويظل حجر الزاوية في هذا النظام.

وتكرر المكسيك تأكيد التزامها بتنفيذ جميع الالتزامات والواجبات بموجب معاهدة عدم الانتشار. ولئن كنا نأسف لتأجيل المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بسبب الجائحة، فإننا نرى أن فترة السماح هذه فرصةٌ ثمينةٌ جداً لمواصلة الحوار بشأن التحقيق الكامل للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار: نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصراً، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد أحطنا علماً على النحو الواجب بالتقرير عن أنشطة الوكالة في عام ٢٠١٩، ويسرنا أن نقرّ بالجهود المثمرة جداً التي بذلتها أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك جهود المؤتمر العام الثالث والستين، الذي كان لي شرف رئاسته، والذي اعتمد قرارات بشأن السلامة النووية والإشعاعية، والأمن النووي، وتنفيذ اتفاق الضمانات المبرم بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، من بين جوانب أخرى ذات أهمية كبيرة لعمل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

فلسفتنا: مبدأ فاسودايفا كوتومباكام - أي "العالم كله أسرة واحدة" - نحن حريصون على تشاطر معرفتنا وخبرتنا في هذا المجال مع كل فرد من أفراد الأسرة العالمية. وقد بدأت العملية بالفعل من خلال زيادة التفاعلات، وتوسيع اتفاقات التعاون، والتعاون الفعلي في جميع المجالات التي يمكن للتكنولوجيات النووية أن تؤثر فيها تأثيراً إيجابياً على نوعية الحياة البشرية. ونحن مصممون على الارتقاء بهذا التعاون إلى مستويات أعلى.

وتسلم الهند بالدور الدينامي الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في توجيه استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفي ضمان السلامة والأمن، وتتطلع إلى استمرار الدعم الحيوي الذي تقدمه الوكالة لتهيئة مناخ يفضي إلى تطور العلوم والتكنولوجيا النووية. وقد أكدت الهند من جديد دعمها للعمل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال المشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة هذا العام (A/75/L.9).

**السيدة بوينسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):** ترحب المكسيك بعقد مناقشة اليوم بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٩ (انظر A/75/303).

وفي السياق الدولي الذي نجد أنفسنا فيه، من الضروري الدفاع عن تعددية الأطراف الفعّالة، ودعم عمل الأمم المتحدة، والتدوين التدريجي لقواعد القانون الدولي، واحترام المعايير والاتفاقات الراسخة. ولا شك في أن التعاون بين منظماتنا والوكالات المتخصصة أساسي في هذا الوقت، أكثر من أي وقت مضى، من أجل تحقيق استجابات متسقة وقوية للتحديات الراهنة. ولهذا الأسباب، نشيد بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودورها القيم في الآلية التي تشكل نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ومن الصعب جداً تصور الكيفية التي يمكن بها لهذا النظام أن يعمل بدون الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنشطتها في مجال التحقق النووي، التي هي دليل ملموس على الامتثال

أهمية الوكالات متعددة الأطراف بوصفها الأداة المناسبة لتقديم حلول للمشاكل العالمية.

ونؤكد من جديد أنه لكي يكون العالم أكثر أماناً وسلاماً يجب أن يقوم على القانون الدولي والتعاون والتضامن. ونأمل أن يلتزم جميع أعضاء الأمم المتحدة بهذا الهدف.

**السيد ليم (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية):** يسرّ سنغافورة أن تواصل مشاركتها في تقديم مشروع القرار A/75/L.9 لهذا العام، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". ونشيد بالمدير العام للوكالة رافائيل غروسي على جهوده لمواصلة العمل الهام الذي تقوم به الوكالة في مجال التحقق من الضمانات، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة للدول الأعضاء، على الرغم من التحديات التي يشكّلها مرض فيروس كورونا.

وتقوم الوكالة بدور مركزي في الحفاظ على الأمان والأمن النوويين وضمان عدم تحويل المواد النووية للاستخدامات غير السلمية. وقد اكتسبت الوكالة درجة عالية من ثقة الدول الأعضاء في كفاءتها الفنية، واحترافيتها ونزاهتها. وستواصل سنغافورة تقديم الدعم الكامل للمدير العام وعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذه المجالات.

وأود أن أثير ثلاث نقاط موجزة.

أولاً، مع ظهور تكنولوجيات جديدة، مثل محطات الطاقة النووية القابلة للنقل، والمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو مفاعلات الوحدات الصغيرة، ومفاعلات الطاقة النووية المتقدمة، يجب أن يكون بمقدور الوكالة مساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة من تلك التكنولوجيات لأغراض التنمية، مع تطبيق معايير عالية للأمان والأمن النوويين. ومن الضروري أيضاً أن تفي الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب الصكوك القانونية الدولية، مثل اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المعدلة للحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية لضمان الاستخدامات الآمنة والسلمية للطاقة النووية.

ونرحب بتعيين رافائيل ماريانو غروسي مديراً عاماً جديداً للوكالة، وهو أول أمريكي لاتيني يشغل هذا المنصب. وأكرر الإعراب عن ارتياح المكسيك الكبير لوجود دبلوماسي ذي خبرة ومقدرة من طراز المدير العام غروسي على رأس المنظمة، حيث إن اعتماد الجمعية العامة اليوم لمشروع القرار A/75/L.9 يتزامن بدء عمله كمدير عام.

وبالمثل، من المناسب جداً أن تؤكد الجمعية العامة من جديد الدعم الذي يسوغه دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز التنمية. ويشمل التطبيق العملي للعلوم والتكنولوجيا النووية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ جدول أعمال مواضيعي واسع النطاق، يتراوح من حماية الصحة البشرية إلى مكافحة الآفات الحشرية وتغير المناخ.

وفي حالة بلدي، المكسيك، فإن التعاون الفني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أفاد شعبها بطرق عديدة، لا سيما فيما يتعلق ببرامج علاج السرطان، والقضاء على حمى الضنك، وأساليب تحسين الزراعة، فضلاً عن البرامج التي تركز على أمان المرافق والمواد النووية داخل البلد.

وقد تبين بشكل واضح في عام ٢٠٢٠ أهمية برنامج الوكالة للتعاون الفني، الذي تنفذ من خلاله مشاريع معالجة هذه المشاكل، وكذلك أهمية الوكالة نفسها، بفضل قيادة المدير العام غروسي وقدرته على الاستجابة السريعة لجائحة مرض فيروس كورونا في توفير الحلول والدعم للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليها بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية.

لقد أتى الحفاظ على مبادرة "الذرة من أجل السلام والتنمية" ثماره. ويجب أن نواصل دعم وتعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع أنشطتها، التي ترتبط بأهداف منظومة الأمم المتحدة. إن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية يدل على

السنوي بشأن التقرير الرابع والستين للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/75/303).

وتلاحظ ماليزيا مع التقدير أنشطة الوكالة في مختلف المجالات التي أبرزها التقرير، على الرغم من الظروف الصعبة التي تسببت بها جائحة مرض فيروس كورونا. وتؤكد ماليزيا من جديد دعمها المستمر للدور المنوط بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز الاستخدامات السلمية الآمنة والمأمونة للتكنولوجيا النووية. تؤمن ماليزيا بقوة بالتنفيذ المتوازن والفعال للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وفي هذا الصدد، تدرك ماليزيا الدور الأساسي الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النوويتين. كما ندرك أن الوكالة هي السلطة المختصة الوحيدة المكلفة بالتحقق من امتثال الدول للالتزامات المتعلقة بالضمانات.

وترحب ماليزيا بمشروع القرار A/75/L.9 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأنه يؤكد من جديد على أهمية دعم الوكالة في دورها في تطوير الطاقة الذرية واستخدامها للأغراض السلمية. ويسرّ ماليزيا أنها عضو حالي في مجلس محافظي الوكالة. وما برح التعاون بين ماليزيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مختلف المجالات مثمراً ومشجعاً.

ونؤكد من جديد التزامنا بمزيد من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأخرى والشركاء المهتمين من أجل تحقيق أهدافنا ومصالحنا المشتركة. وتأمل ماليزيا أن تواصل الوكالة أداء دورها المهم في تيسير إمكانية استخدام الدول للطاقة والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية مع ضمان التقيد بأعلى مستويات الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية.

وبخصوص تلك الملاحظة، يسرّ ماليزيا أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/75/L.9 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة

ثانياً، إن عمل الوكالة، بوصفها السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق من وفاء الدول بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات، يشكل ركيزة حاسمة للثقة الدولية في استخدام المواد النووية في التطبيقات السلمية. ونثني على جهود الوكالة في إيجاد سبل بديلة لمواصلة إجراء التحقق من الضمانات بفعالية، حتى أثناء الجائحة.

ثالثاً، يظل التعاون الفني جزءاً لا يتجزأ من عمل الوكالة. وعلى الرغم من هذه الجائحة، واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم المساعدة للدول الأعضاء، بما في ذلك في بناء قدرات قيمة للكشف عن العوامل المسببة للأمراض الفيروسية. إن مشروع العمل المتكامل لمكافحة الأمراض حيوانية المصدر، الذي يركز على الكشف المبكر لمسببات الأمراض الحيوانية، سيكون إضافة إلى تلك الجهود.

وستواصل سنغافورة الاضطلاع بدور نشط وبناء لدعم الوكالة. ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا القوي مع الوكالة، بما في ذلك عن طريق تجديد برنامج تدريب البلد الثالث في سنغافورة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشكر الوكالة على دعمها المستمر لتعزيز قدرات رابطة أمم جنوب شرق آسيا على التعامل مع الإشعاع والتكنولوجيات النووية والمواد والأنشطة المرتبطة بها بطريقة آمنة ومأمونة. ونتطلع إلى تعزيز تعاوننا من خلال الترتيبات العملية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي أبرمت في العام الماضي.

وستواصل سنغافورة، قبل كل شيء، العمل مع جميع الدول الأعضاء لبناء ثقافة الثقة والتعاون والحوار المفتوح من أجل مستقبل أكثر أمناً وأماناً وأفضل للجميع.

**السيدة تويت (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تود ماليزيا في البداية أن تعرب عن تقديرها للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد رافائيل ماريانو غروسسي، على بيانه

من مشاريع الطاقة التكنولوجية والنوية قيد التنفيذ، فإن بلدي يتطلع إلى أن يكون طرفاً فاعلاً هاماً في تلك العملية.

ويولي قطاعنا النووي أهمية حيوية لتنفيذ نظام الضمانات الدولي. وفعالية نظام التحقق من الأنشطة النووية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية أمرٌ أساسيٌ لمنع الانتشار النووي، وهو يمثل الركيزة الأساسية التي يعمل المجتمع الدولي على أساسها منذ عقود لمنع إساءة استعمال المواد والتكنولوجيات النووية. ونكرر التأكيد على أهمية ضمان أن تكون أنشطة تنفيذ الضمانات فعالة ومجدية وسليمة من الناحية الفنية، وبالتالي ضمان طابعها غير التمييزي أيضاً. وبالمثل، تصرّ جمهورية الأرجنتين على ضرورة تطوير نظام الضمانات وضمائنه في مناخ من التعاون والحوار.

ونؤكد أهمية الاتفاق الرباعي الذي تم التوصل إليه بين الأرجنتين وجمهورية البرازيل الاتحادية والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، الذي سنحتفل في عام ٢٠٢١ بالذكرى السنوية الثلاثين لإبرامه. وتبرز الأرجنتين مرة أخرى الدور البناء وأهمية الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها ونظام التفتيش الثنائي، سواء في تنفيذ الضمانات أو في بناء الثقة مع البرازيل في هذا المجال في السياق الحالي للجائحة، وتهنئ الأرجنتين الوكالة على الجهود الإضافية التي بذلت للامتثال لنظام التفتيش ومستوى التعاون الذي تحقق بين الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولا يزال التزام الأرجنتين بأعلى معايير الأمان النووي أحد ركائز سياستها النووية، وهيئة الرقابة النووية هي الهيئة الفنية والتنظيمية المستقلة المخولة قانوناً برصد هذه الأنشطة، بما في ذلك التفتيش السليم على بناء المفاعلات النووية. وتسعى الأرجنتين إلى مواصلة توسيع محطات الطاقة النووية لديها، مع الامتثال في الوقت ذاته لأعلى معايير الأمان ومبادئ إعلان فيينا بشأن الأمان النووي، وهي تعمل على استضافة بعثة تابعة لخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة في عام ٢٠٢١.

الذرية. ونؤكد مرة أخرى تأييدنا القوي للوكالة وأنشطتها التي صدر بها تكليف.

**السيدة سكيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية):** أود أولاً أن أشكر المدير العام رافائيل ماريانو غروسي على عرضه الشامل لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/75/303)، وكذلك وفد كندا على عرض مشروع القرار A/75/L.9، الذي شاركت في تقديمه الأرجنتين، والذي ستعتمد الجمعية العامة من خلاله التقرير.

لقد احتفلت الأرجنتين مؤخراً بالذكرى السنوية السبعين لأول أنشطتها النووية. وعلى مدى العقود السبعة الماضية، وضع البلد برنامجاً نووياً لإنتاج مختلف خطوات دورة الوقود النووي، بينما فرض نفسه كمصدّر موثوق به يستثمر، في إطار سياسته الحكومية بشأن الطاقة النووية وتطبيقاتها، في البحث والتطوير والابتكار في مجال التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية.

ونرحب بالاحترافية التي أدت بها أمانة الوكالة ومفتشوها وجميع الموظفين تحت قيادة المدير العام رافائيل ماريانو غروسي واجباتهم في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد مكّن ذلك الالتزام الوكالة من مواصلة الوفاء بمسؤولياتها القانونية الرئيسية، على الرغم من الصعوبات التي سببتها الظروف. وفي الوقت نفسه، نشكر الوكالة على تقديمها المساعدة في مجال المعدات ومجموعات مواد الحماية من أجل الكشف السريع عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وقد أسهمت هذه المساعدة إسهاماً كبيراً في تعزيز القدرات الوطنية على التصدي للجائحة الحالية التي تؤثر علينا جميعاً.

وتقوم الوكالة بدور أساسي في تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، التي هي أحد المسارات التي اختارتها الأرجنتين للنهوض بتنميتها العلمية والتكنولوجية الوطنية. إن الطاقة النووية أمرٌ حاسمٌ لتحقيق مستقبل من الاستدامة وأمن الطاقة، وينبغي أن يعترف المجتمع الدولي بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد وأن يقدره. ومع وجود مجموعة

والكاربيبي، الذي أثبت أنه أداة قيّمة لتحسين نوعية الحياة في بلدان المنطقة.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن امتناننا لعرض التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٩ (انظر A/75/303) ومشروع القرار A/75/L.9.

من البداية، نُقرُّ بعمل الوكالة في دعم دولها الأعضاء في مواجهة التحديات المتعلقة بجائحة فيروس كورونا. ونبرز المرونة القيادية والتنظيمية التي أظهرتها الأمانة الفنية للوكالة في خضم الجائحة. كما تعترف كوبا بعمل الوكالة الهام ومساهماتها في السلام والتنمية المستدامة وتدعمهما.

إن تنفيذ نظام التحقق من الضمانات التابع للوكالة أساسي في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك عن طريق التحقق من الطبيعة السلمية لبرامج الطاقة النووية. وتكفل الوكالة تعزيز تطوير الطاقة النووية وتطبيقاتها واستخدامها في الأغراض السلمية بما يعود بالنفع على البشرية، وبخاصة في المجالات ذات الأولوية مثل الرعاية الصحية، والأمن الغذائي، وحماية البيئة، وإدارة الموارد المائية، وهي مجالات ذات أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية.

وتعلق كوبا أهمية كبيرة على تطوير التطبيقات النووية، والتعاون الفني للوكالة، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تُعطى الأولوية لجهود الوكالة ومضاعفة هذه الجهود من أجل زيادة موارد برنامج التعاون الفني، على أن ينصبّ تركيزها على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتفخر كوبا بتولى رئاسة الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاربيبي للفترة المنتهية في عام ٢٠٢١. ومن ثم، نبرهن على التزامنا بمواصلة العمل على تعزيز روابط التعاون القائمة، وإنشاء تحالفات جديدة، والعمل على تطوير التطبيقات النووية للاستخدامات

ويواصل القطاع النووي الأرجنتيني العمل من أجل عقد الاجتماع الاستعراضي السابع للاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، واجتماع الاستعراض الثامن للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، وقد تم تأجيل كليهما حتى عام ٢٠٢١. وتكرر جمهورية الأرجنتين تأكيد تأييدها للدور المركزي الذي تقوم به الوكالة في تعزيز إطار الأمن النووي على الصعيد العالمي والمبادئ التوجيهية الواردة في الإعلان الوزاري في المؤتمر الدولي للأمن النووي، الذي عقد في شباط/فبراير.

ونسلم بأهمية بدء نفاذ تعديل لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وعملية الاستعراض الجارية، التي ستفضي إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢١. ونشدد على أن الأمن النووي يخضع للصلاحيات السيادية لكل دولة. وعلى هذا الأساس، نؤيد الحاجة إلى تنسيق التدابير الملزمة وغير الملزمة من أجل المضي قدما بطريقة متسقة وتدرجية ودائمة.

وتؤمن الأرجنتين أن التعاون الدولي ضروري لتوسيع نطاق فوائد الطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية وذلك أمر هام من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية لمنفعة الناس. وفي هذا الصدد، تشارك الأرجنتين بهمة في أنشطة التدريب في المنطقة وتطمح إلى أن تصبح مركز تنسيق في هذا المجال. ويستضيف بلدنا كثيراً أنشطة التدريب والتعليم وتنمية الموارد البشرية المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وسنواصل العمل والمساهمة بالموارد في برنامج الوكالة للتعاون الفني، الذي نرفده بجزائرتنا ومرافقنا للتدريب وبناء القدرات. وقد استفاد منهم بالفعل الفنيون والمهنيون من منطقتنا وأجزاء أخرى من العالم. وبناء على ذلك، نرحب بتجديد الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية

ونرفض قرار حكومة الولايات المتحدة الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض جزاءات انفرادية على إيران. فالقرار غير مبرر ويتعارض مع القانون الدولي وينتهك قواعد التعايش بين الدول، وبالتالي يمكن أن تنتج عنه عواقب وخيمة على الاستقرار والأمن، بإعادنا عن هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

**السيد براكيبي (موناكو) (تكلم بالفرنسية):** أود أولاً أن أشكر السيد رافائيل ماريانو غروسبي على عرضه للتقرير الرابع والسنتين عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/75/303)، وأن أشيد به على عمله وقيادته في عام اتسم بالتحديات والقيود الشديدة. وتؤكد إمارة موناكو من جديد ثقتها الكاملة في استمرار المدير العام في عمله الذي يُتوقع ألا يكون أقل مشقةً في الأشهر والسنوات المقبلة.

وأبرز العرض الذي قدمه المدير العام الفوائد التي يجنيها المجتمع الدولي بأسره من التطوير المشترك للاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وقد أشار إلى أن تطوير وتطبيق تلك التكنولوجيا يمثلان نجاح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن تطوير التعاون النووي المدني هو في الواقع أحد الأهداف الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار، وفقاً للمادة الرابعة منها.

وبفضل تلك الجهود، يعترف المجتمع الدولي بالدور الرئيسي الذي تؤديه التكنولوجيات النووية في خدمة التنمية البشرية والسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي مجالات عديدة، ستؤدي تلك التكنولوجيا دوراً حاسماً في تحسين رفاه أكبر عدد من الناس، وتولي موناكو أهميةً بالغةً للرعاية الصحية وحماية البيئة، وهما مجالان يثيران قلقنا جميعاً ولهما عواقب وخيمة. وفيما يتعلق بالمجال الطبي، لا يمكن إنكار القيمة المضافة للتكنولوجيات النووية وينبغي لها أن تؤدي دوراً رئيسياً في مجال الطب في المستقبل. وتؤدي هذه التقنيات بالفعل دوراً أساسياً في علاج العديد من الأمراض وتشخيصها. وفي المستقبل،

السلمية في منطقتنا. وفي ظل رئاستنا، أودع ١٥ بلداً صكوك قبولها في اتفاق التمديد الثاني لاتفاق التعاون الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥، الذي يصادق على الالتزام المستمر من جانب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاتفاقية.

وسنواصل دعم الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، دون أي شكل من أشكال التمييز أو الشروط. ونطالب بالإلغاء الفوري لجميع العقوبات والقيود المفروضة على الصادرات إلى البلدان النامية من المواد والمعدات والتكنولوجيات اللازمة للأنشطة النووية السلمية.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي إطار اعتماد المعايير الدولية للأمن النووي، الذي يجب أن يكون نتيجة لمفاوضات متعددة الأطراف شفافاً وشاملاً للجميع وبمشاركة جميع الدول. ونكرر التأكيد على أن الإدارة الفعالة للأمن النووي لا تسمح بالاستبعاد أو الانتقائية. ويجب أن يفرضي بدء نفاذ تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية إلى توفير درجة أكبر من الحماية للمرافق والمواد النووية، ويسرّ التعاون بين الدول الأطراف في الاتفاقية في جهودها الرامية إلى منع ومكافحة الجرائم المتعلقة بالمواد المشعة والنووية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كبايدو (توغو)

ونكرر التأكيد على أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يعزز كل منهما الآخر وأن الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية هو إزالتها التامة بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ونؤكد مرة أخرى على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ونؤيد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.



جدا اليوم بتعيين السيدة فلورانس ديسكروا - كوماندوتشي، وهي مواطنة من موناكو، مديرةً للمختبرات البيئية.

وفي موقع واحد فقط على سبيل المثال لمنطقة ذات أولوية بالنسبة للإمارة، نشرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٨ حزيران/يونيه - اليوم العالمي للمحيطات - دراسة جديدة أظهرت ارتفاعاً مذهلاً في التلوث البلاستيكي الدقيق في شرق المحيط الهادئ المداري، مما وفر بيانات حاسمة لتفهم سيناريوهات المحيطات في المستقبل. ويمكن أن تساعد هذه الدراسات صانعي القرار السياسي على تنفيذ حل مناسب.

قبل ما يقرب من مائة عام، قالت ماري كوري، الحائزة على جائزة نوبل المزدوجة في الكيمياء والفيزياء ورائدة في دراسة الذرة، "لا شيء في الحياة يجب أن يُخشى منه، بل يجب أن يُفهم. لقد حان الوقت لنفهم أكثر حتى نخشى أقل".

إن العلم حليفنا. فهو سلاح ضد التشكيك والتضليل. وهو السُّلم هو الذي يمكننا من فهم حجم الأحداث. وهو إطار ومرشد يقودنا إلى اتخاذ إجراءات مناسبة ومستدامة. وهو يزودنا بالحلول. لذلك فلندعم العلم ونستخدمه.

**السيد سيمورانغ (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** يود وفد بلدي أن يشكر السفير رافائيل ماريانو غروسو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على بيانه وعلى التقرير السنوي الشامل للوكالة لعام ٢٠١٩ (انظر A/75/303).

وتحيط إندونيسيا علماً بالتطورات والأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا الوقت العصيب، نشيد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواصلة عملها، مع مساهمتها في الجهود العالمية لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا. ونرحب بالمساعدة التي تقدمها الوكالة للدول الأعضاء، بما فيها إندونيسيا، في تعزيز قدرة مختبراتها الوطنية على التصدي للجائحة. ونقدّر قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوفير معدات

سوف تتيح لنا المجال لإجراء الفحوص والاستجابة بعلاجات متباعدة مبتكرة وشخصية، واستخدام نُهج جديدة تطوي على تشخيصات مقترنة بالعلاج المستهدف باستخدام العناصر المشعة وتكييف بعض العلاجات وفقاً لحساسية المريض للأشعة. واقتناعاً من الإمارة بالقيمة المضافة لهذه التكنولوجيات، أطلقت خدمة طبية جديدة في أيلول/سبتمبر الماضي تستفيد مما نسميه "الرعاية الرقمية الكاملة"، وذلك بفضل وحدة جديدة لأمراض القلب النووية وماسحين ضوئيين من الطراز الحديث يصوران مقطعيًا بالانبعاث البوزيتروني ويملكان قدرة تصويرية لا مثيل لها. كما أن موناكو دعمت تاريخياً برنامج عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل علاج السرطان، الذي ستواصل تمويله. وتبدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أهمية عملها، وخبرتها ضرورية لدعم تطوير هذا النوع من العلاج الطبي الفردي والشخصي.

ومن الضروري أيضاً أن نذكر هنا بالتزاماتنا فيما يتعلق باتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وبناء على ذلك، تؤدي التطبيقات النووية دوراً رئيسياً في رصد تغير المناخ وتكثيف المجتمعات البشرية مع هذا الأخير، وذلك بفضل التكنولوجيات الزراعية والهيدروولوجية الجديدة على وجه الخصوص. وهناك توقعات كبيرة في هذه المجالات.

وفي المختبرات البيئية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تستضيفها موناكو على أراضيها، يستخدم الباحثون التكنولوجيات النووية والنظائرية لدراسة كيفية تأثير تغير المناخ على البيئة - في المحيطات، وفي المياه العذبة، وفي الجبال، وعلى مستوى سطح البحر - ويجمعون البيانات عن أثره ويحددون مصادر التلوث وانبعاثات غازات الدفيئة. ويمكن لهذه البيانات، بل يجب أن تمكن القادة من اتخاذ قرارات تستند إلى العلم بغية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. ونحن فخورون

مستفيدين منها فحسب، بل وبوصفنا أيضاً مقدماً للتعاون الفني للأعضاء الآخرين. وقد وفر توقيع ترتيب عملي في عام ٢٠١٨ إطاراً لإندونيسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواصلة تعزيز وتحسين التعاون الفني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وما فتئت إندونيسيا تعمل عن كثب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية. ففي القطاع الزراعي، أدى تطبيق التكنولوجيا النووية دوراً هاماً في تعزيز أمننا الغذائي الوطني، بما في ذلك عن طريق زيادة إنتاج الأرز وفول الصويا.

وفي مجال الصحة، ما برحت إندونيسيا تتعاون مع الوكالة في تطوير علاج السرطان والأدوية المشعة. ومنذ عام ٢٠١٠، أرسلت الوكالة بعثات متكاملة من برنامج العمل من أجل علاج السرطان إلى إندونيسيا لتحسين التشخيص وعلاج السرطان بالتكنولوجيا النووية. لقد أنتجنا بنجاح الأدوية المشعة لآلام العظام، والرعاية الملطفة لمرضى السرطان وتشخيص الورم الأرومي العصبي وعلاجه.

وتؤيد إندونيسيا أيضاً تطبيق التكنولوجيا النووية لمعالجة المشاكل البيئية. ونرحب بمبادرة الوكالة الرامية إلى التصدي الجماعي للتلوث البلاستيكي العالمي من خلال برنامج التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي.

وأخيراً، نرحب بمشروع القرار A/75/L.9 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يحيط علماً، في جملة أمور، بالمقررات والقرارات التي اتخذها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية الرابعة والستين. ويسرّ إندونيسيا أن تشارك في تقديم مشروع القرار وهي تؤيد اعتماده بتوافق الآراء.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام إندونيسيا القوي بدعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونتطلع إلى زيادة تعزيز

تفاعل (إنزيم) البوليميراز المتسلسل بالانتساخ العكسي لزيادة قدرة التجارب في إندونيسيا. كما نرحب بإطلاق مبادرة مشروع العمل المتكامل لمكافحة الأمراض حيوانية المصدر لتعزيز التأهب والقدرات العالمية للكشف عن الجوائح والتصدي لها في المستقبل.

وتقدّر إندونيسيا الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة لتقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونشجع الوكالة على متابعة برنامج عملها بطريقة متوازنة، بغية تلبية احتياجات الدول الأعضاء وضمان إسهامها في تطوير العلوم والتكنولوجيا النووية لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وترى إندونيسيا أنه يجب مواصلة جهود الأمن النووي بطريقة شاملة. ويجب ألا تعوق تدابير تعزيز الأمن النووي التعاون الدولي في مجال الأنشطة النووية السلمية أو أن تقوّض الأولويات المقررة لبرنامج التعاون الفني للوكالة.

وإندونيسيا ملتزمة بمواصلة تطوير وتعزيز بنيتها التحتية للأمن النووي. وبالتعاون مع خطة الوكالة المتكاملة لدعم الأمن النووي، نواصل تعزيز قدرتنا الوطنية وتعزيز الأمن في منشآتنا النووية والإشعاعية. ويجري تعزيز قدراتنا الوطنية على الكشف عن طريق تركيب أجهزة رصد الإشعاعات عند المداخل ونظام رصد الإشعاع في نقاط الدخول والحدود الإندونيسية.

وعلاوة على ذلك، وبوصف إندونيسيا دولة طرفاً في اتفاقية الأمان النووي، فإنها تلتزم بالحفاظ على مستوى عالٍ من السلامة عن طريق وضع مبادئ الأمان الأساسية موضع التنفيذ في تشغيل مفاعلات الأبحاث لدينا. ولا تزال إندونيسيا ملتزمة أيضاً بمواصلة تعزيز تنفيذ معايير ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك من خلال شبكة ضمانات آسيا والمحيط الهادئ التي تتولى إندونيسيا رئاستها حالياً.

وترحب إندونيسيا بعمل الوكالة ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال برنامجها للتعاون الفني. ونعمل بشكل وثيق مع الوكالة، ليس باعتبارنا

وفي جنوب أفريقيا، نواصل أيضاً الاستفادة من الدعم الذي تقدمه الوكالة. ومن أبرز ملامح هذه الاستفادة إنشاء أول مرفق لتربية البعوض الناقل في أفريقيا في مختبراتنا الصحية الوطنية. وسيستخدم هذا المرفق تقنية الوكالة لتعقيم الحشرات، التي تستهدف البعوض بهدف القضاء على الملاريا داخل حدودنا بحلول عام ٢٠٢٣. وثمة مجال آخر لدعم جنوب أفريقيا وهو تجهيز محطة الطاقة النووية العاملة الوحيدة في أفريقيا - محطة كويبرغ للطاقة، الواقعة بالقرب من كيب تاون - لتشغيلها على المدى الطويل. وستدعم الوكالة أيضاً جنوب أفريقيا في الإعداد لبناء المزيد من المحطات النووية لتوليد الكهرباء كجزء من خطتنا للطاقة خلال العقد القادم.

ونحنى الوكالة على مساعدتها للدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم في التعامل مع مرض فيروس كورونا. وزوّدت الوكالة الدول الأعضاء بالمعدات والمواد وبناء القدرات من أجل الكشف السريع عن الفيروس وتشخيصه. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الدعم قد قُدّم إلى ١٢٦ دولة عضواً، ما يعني أن ٢٨١ مختبراً ومؤسسة قد تلقى ذلك الدعم. وقد قُدّم هذا الدعم أساساً باستخدام شبكة المختبرات التشخيصية البيطرية، التي أنشئت منذ ما يقرب من عقد من الزمن لتعزيز قدرة الدول على اكتشاف الأمراض حيوانية المنشأ وتشخيصها. وتوضح الأمثلة المذكورة أعلاه بشكل ملموس معنى شعار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، "الذرة من أجل السلام والتنمية". فتلك الولاية مستمدة مباشرة من الركيزة الثالثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تضمن الحصول على الطاقة والتكنولوجيا النووية واستخدامهما الكامل والسلمي من أجل النهوض بالبشرية.

ولا تزال جنوب أفريقيا البلد الوحيد في العالم الذي يفكك طوعاً برنامجها المحلي المتطور للغاية للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تفكيك الأسلحة التي طورتها جنوب أفريقيا. ومنذ ذلك الحين، دأبت

التعاون مع الوكالة من أجل تشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

**السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):**  
أود أن أعرب عن تقدير جنوب أفريقيا الصادق للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السفير رافائيل غروسي، على عرضه المفصّل لتقرير الوكالة لعام ٢٠١٩ (انظر A/75/303)، وعلى تقديم معلومات مستكملة قيّمة عن أنشطة الوكالة في عام ٢٠٢٠.

تؤكد جنوب أفريقيا من جديد دعمها القوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتؤكد الأهمية الأساسية لمهمة الوكالة وولايتها. ويسرنا كثيراً عمل الوكالة في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية، من خلال برنامجها للتعاون الفني. ونلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في طلبات الدول الأعضاء للحصول على الدعم من الوكالة في ذلك المجال الهام، الذي تعالج من خلاله التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد أدى ذلك دوراً إيجابياً جداً في القارة الأفريقية. وقد ساعدت برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية في البلدان الأفريقية الدول الأعضاء في مجموعة واسعة من المجالات الحاسمة، بما في ذلك سلامة الأغذية وأمنها، عن طريق تحسين واستدامة المحاصيل الصحية وصحة الحيوان؛ وتحسين صحة الإنسان من خلال دعم مكافحة السرطان؛ ومكافحة التهديدات التي تنقلها الحشرات مثل الملاريا؛ وتحسين إدارة المياه.

كما أن الطاقة النووية هي من مجالات النمو الرئيسية في القارة الأفريقية. وقد لاحظنا هنا الدعم الذي تقدمه الوكالة إلى عدة بلدان أفريقية قررت السير على طريق إدخال الطاقة النووية. وفي هذا الصدد، قدمت الوكالة الدعم لإنشاء الهياكل الأساسية والقدرات النووية للمحطات الكهربائية النووية، بما في ذلك التدريب وبناء القدرات في مجالات حيوية للأمان والأمن النوويين.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك تواصل اليابان دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فنياً ومالياً وفيما يتعلق بموظفيها، من خلال تقديم مساهماتها في المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية ومشاريع التعاون. وعلى وجه الخصوص، تؤيد اليابان بقوة المبادرات الجديدة للمدير العام، بما في ذلك تحسين قدرات الدول الأعضاء على دحر مرض فيروس كورونا.

إن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشكل الأداة الأساسية لعدم الانتشار النووي. وتؤيد اليابان بقوة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لجعل الضمانات أكثر كفاءة وفعالية. وترحب اليابان أيضاً بالجهود التي تبذلها أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواصلة أنشطتها المتعلقة بالضمانات. إن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية هامٌ للغاية في معالجة المشاكل الرئيسية التي يواجهها النظام الدولي لعدم الانتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، ستواصل اليابان تعزيز الأمن النووي في جميع أنحاء العالم بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبما أنه لا توجد دولة تستطيع أن تكفل لوحدها الأمن النووي العالمي، تؤكد اليابان على الدور الهام الذي تؤديه الأطر القانونية، مثل تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وتواصل اليابان بذل الجهود لتعزيز عالمية تلك الاتفاقيات، بما في ذلك من خلال الإسهام في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية لعام ٢٠٢١.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لتناول بعض المسائل الأكثر إلحاحاً التي تواجه النظام الدولي لعدم الانتشار حالياً. فيما يتعلق بالمسألة النووية لكوريا الشمالية، تشعر اليابان بقلق عميق إزاء استمرار كوريا الشمالية في تطوير قدراتها النووية وقدرات القذائف التسيارية.

وتؤكد اليابان مجدداً على التزامها القوي بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق تفكيك كامل وقابل للتحقق ولا رجعة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقق من الطابع السلمي للبرنامج النووي الحالي لجنوب أفريقيا. وقد تلقينا باستمرار استنتاجات عامة دعماً للامتثال الكامل لالتزاماتنا القانونية.

ونعتقد أنه ينبغي مواصلة تعزيز نظام الضمانات وتعزيز تعميم البروتوكول الإضافي وتوطيد بروتوكول الكميات الصغيرة، على النحو الذي قرره مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويساورنا القلق لأن بعض الدول الأعضاء تقوم بتطوير برامج نووية متقدمة بشكل متزايد، دون الارتقاء بنظم الضمانات. ونرى أن وجود نظام ضمانات قوي سيسهم أيضاً في إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي لأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يعزز كل منهما الآخر.

كما ندعو جميع أعضاء الوكالة الذين هم خارج معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام دون إبطاء إلى اتفاقات الضمانات الخاصة بهم ورفع مستواها. وسيبني ذلك الثقة في طابع برامجها النووية، مما يسهم في السلم والأمن العالميين.

وفي الختام، يؤيد وفد بلدي مشروع القرار A/75/L.9، الذي عرضته كندا. ويسعدنا أنه يُعيد تأكيد دعم الجمعية العامة القوي للدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة في التشجيع والمساعدة على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية، وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، والسلامة والتحقق والأمن في المجال النووي. وستنضم جنوب أفريقيا أيضاً إلى مقدمي القرار.

**السيد نامازو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالإعراب عن أسمي آيات احترامنا للمدير العام غروسي على قيادته القوية في توجيه الوكالة في ممارسة سلطتها الكاملة، مع مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

تمثل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية حجر الزاوية الهام للنمو الاجتماعي والاقتصادي العالمي، وهي تسهم في

أود أيضاً أن أشكر كندا على عرضها مشروع القرار A/75/L.9، وأن أهنئها على انتخابها رئيساً لمجلس محافظي الوكالة.

لقد شاركت إكوادور في تقديم مشروع القرار بوصف ذلك دليلاً آخر على التزام بلدنا تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهودها لكفالة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصراً وعدم الانتشار، تماشياً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل أن يُعقد المؤتمر الاستعراضي في آب/أغسطس ٢٠٢١.

ونتيجة لذلك، وفي بياننا المشترك مع ماليزيا و ١٥ بلداً آخر في ٢٢ أيار/مايو بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار، ذكرنا بالدور الفعال للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ المعاهدة. واليوم، نذكر أيضاً بأهمية مواصلة الجهود المتصلة بنزع السلاح وإزالة الأسلحة النووية، لأننا نشعر بقلق عميق إزاء عواقبها الإنسانية الكارثية. فمجرد وجود هذه الأسلحة يهدد بقاء البشرية.

وتقدر إكوادور حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتؤيد ذلك الحق. ويشير تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/75/303) إلى إكوادور إذ يتناول جهود المنظمة فيما يتعلق ببرنامج العمل من أجل علاج السرطان وأساليب الاختبار غير المتلف، التي تكتسي أهمية حاسمة لضمان السلامة الهيكلية للمباني، ولا سيما بعد الكوارث الطبيعية.

وفي هذه السنة الأولى من عقد العمل، نشدد على أهمية استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد نجحت إكوادور، بوصفها أحد المنتجين الرئيسيين للثمار المدارية، في استخدام التقنيات النووية، بمساعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، من أجل إضافة ثمار غير تقليدية إلى صادراتها عن

فيه لجميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية أياً كان مداها، وكذلك البرامج والمرافق المعنية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتؤكد اليابان أيضاً على الأهمية الحاسمة لأن تنفذ جميع الدول الأعضاء قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذاً كاملاً.

واليابان، باعتبارها من المؤيدين المستمرين لخطة العمل الشاملة المشتركة، تشعر بقلق عميق إزاء التدابير التي تتخذها إيران والتي قد تقوّض خطة العمل الشاملة المشتركة. واليابان تحث إيران بقوة على الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة والعودة فوراً إلى التزاماتها بموجبها. وتدعو اليابان إيران إلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً لجميع التزاماتها النووية.

تصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. إن تأجيل المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار لا يقوّض بأي حال من الأحوال الطابع الملح للمسائل المتعلقة بالأسلحة النووية. وتواصل اليابان السعي إلى تحقيق نتيجة مجدية للمؤتمر الاستعراضي العاشر.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً، باسم حكومتي، التزام اليابان الثابت بمواصلة تقديم أقصى دعمها للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل زيادة تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتوطيد نظام عدم الانتشار النووي.

**السيد إسبينوسا كانييساريس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أولاً، أود أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السفير رافائيل غروسبي، على إحاطته وعمله كأول أمريكي لاتيني على رأس الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٢٠ - وهو العام الذي قلبت به جائحة مرض فيروس كورونا الأمور رأساً على عقب.

ولذلك، نرحب بالقرارات التي اتخذها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الرابعة والستين المعقودة في أيلول/سبتمبر. ونعتقد أن نتائج مؤتمر هذا العام ستعزز عمل الوكالة في مختلف التطبيقات النووية، والتعاون الفني وفعالية نظام الضمانات.

ونود أيضاً أن نبرز قيادة المدير العام وفريقه في التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

يعترف بلدي بالحق السيادي للبلدان في استغلال التكنولوجيات النووية واستخدامها في الوسائل السلمية، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونكرر تأكيد التزامنا بالعمل على تحقيق نزع السلاح العام والكامل باعتباره السبيل الوحيد لضمان السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ويجب علينا أن نواصل تعزيز استخدام العلم والتكنولوجيا النوويين للأغراض السلمية حصراً من أجل منع انتشار الأسلحة النووية، والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والسلام العالمي.

ونرحب بمبادرة مشروع العمل المتكامل لمكافحة الأمراض حيوانية المصدر التي أطلقها المدير العام لتعزيز قدرات بلداننا على التصدي في الوقت المناسب للتهديدات التي تشكلها حالات تفشي الأمراض الحيوانية. ونرحب أيضاً ببرنامج زمالة ماري سكلودوسكا - كوري، الذي سيساعد على تدريب النساء في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية. وتعكف السلطات المعنية على الترويج لهذا البرنامج في السلفادور، ونأمل أن يستفيد منه بعض مواطنينا.

وبرنامج الوكالة للتعاون الفني عاملٌ رئيسيٌّ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السلفادور. ولهذا السبب وقّعنا في عام ٢٠١٩ على إطار البرنامج القطري الثاني للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، الذي يركز على صحة الإنسان والتغذية، والسلامة الإشعاعية، والأغذية والزراعة، والمياه والبيئة، والطاقة. كما أعلننا أن السلفادور أيدت اتفاق التمديد الثاني للاتفاق التعاوني

طريق مكافحة آفات حشرية محددة بأساليب صديقة للبيئة، مثل تقنية تعقيم الحشرات.

وأود أن أبرز برنامج التعاون الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية ودعمه القيم، في الآونة الأخيرة، في جملة أمور، في توفير المعدات والعدد اللازمة للكشف عن كوفيد-١٩، كجزء من الجهود العالمية والوطنية الرامية إلى التصدي لانتشار الفيروس ومكافحته.

وأخيراً، أود أن أهنئ بياني بالإعراب مجدداً عن دعم بلدي الكامل والثابت لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي ساعد على إنشائه والذي يثبت أنه أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنسبة للسلام والأمن والتنمية المستدامة.

**السيد تريخو بلانكو (السلفادور) (تكلم بالإسبانية):** إننا نقدّر الإحاطة التي قدمت اليوم بشأن تقرير عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٩ (انظر A/75/303). كما نهنئ السيد رافائيل ماريانو غروسو على عمله كمدير عام للوكالة. وترحب السلفادور بكون أن ممثلاً لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتولى رئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأول مرة.

ونود أن نؤكد امتناننا على العمل الذي اضطلع به في بلدي بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونؤكد على أهمية الدور الذي تؤديه الوكالة في تعزيز الاستخدام السلمي حصراً للطاقة النووية وفي تعزيز إمكانية وصول الدول الأعضاء فيها إلى التكنولوجيا النووية.

ونظراً لأن جميع جهود الوكالة تسعى إلى إنشاء آليات تمكّن من تقديم المساعدة وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة في مجال السلامة وعدم الانتشار النووي، فإن بلدي يؤمن إيماناً قوياً بأنه على الرغم من التحديات التي تواجه عمل المنظمات المتعددة الأطراف والتي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، من الهام مواصلة الزخم نحو تحقيق أهدافنا المشتركة.

تغطية جميع مراحل دورة حياة المنشآت النووية - من اختيار المواقع وتقييمها بصورة سليمة إلى وقف التشغيل والإدارة النهائية للوقود المستهلك وجميع النفايات المشعة.

وفي هذا الصدد، تدين ليتوانيا بشدة القرار غير المسؤول الذي اتخذته جارتنا المباشرة بيلاروس بتنفيذ مشروع محطة الطاقة النووية على مقربة من فيلنيوس - عاصمة ليتوانيا وأكبر مدنها على الإطلاق - دون إجراء تقييم سليم لتوزيع السكان وكثافتهم ودون الاضطلاع بالعملية الاستشارية المناسبة.

وبيلاروس بشروعها بأول مشروع لمحطة طاقة نووية لديها، إنما انتهكت اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي (اتفاقية إسبو) والاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس). فهي لم تمثل للالتزامات الدولية فيما يتعلق بتقييم الأثر البيئي في سياق عابر للحدود والحقوق العامة في عمليات صنع القرار الحكومية.

وعلاوة على ذلك، حددت بعثات الاستعراض التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية توصيات عديدة لتعزيز السلامة النووية وأسدت المشورة بشأن تنفيذها في الوقت المناسب. كما أن عملية اختبار الإجهاد، التي قادها الفريق الأوروبي لتنظيم السلامة النووية، وفرت عدداً من التوصيات تمثل دروساً مباشرة مستفادة من الحوادث النووية السابقة. وللأسف، لم تنفذ بيلاروس تلك التوصيات.

ولم تُبلغ السلطات عن الحوادث التي وقعت أثناء مرحلة البناء أو أنكرتها ولم تؤكد لها إلا بعد ضغوط شعبية ودولية. وازدادت الحالة سوءاً عندما قامت بيلاروس، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، بربط أولى الوحدات في محطة الطاقة النووية بالشبكة، وأنتجت الكهرباء رغم مسائل السلامة النووية التي لم تحل. وتشكل تلك

الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي ساعد على تعزيز القدرات الإقليمية في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية.

وخصوصاً، نود أن نكرر التأكيد على امتناننا للمدير العام والوكالة على مساعدتنا في مجموعة تفاعل البوليميراز التسلسلي باستخدام إنزيم النسخ العكسي كجزء من الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وذلك بفضل سخاء مجموعة من البلدان ومساهماتها القيّمة في المشروع. وهذا يبرز أهمية عمل البلدان جنباً إلى جنب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى يمكن استغلال الطاقة النووية في معالجة أولويات مثل تغطية الرعاية الصحية ونوعيتها، وإنتاج الأغذية وتوفيرها، والوقاية الفعالة من الآثار السلبية لتغير المناخ والتخفيف من آثاره والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية - وكلها ستساعدنا على تحقيق تنمية بشرية مستدامة حقيقية.

وأخيراً، أود أن أكرر دعوتنا للعمل على ضمان استخدام الطاقة النووية حصراً للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، فإن الطاقة النووية أداة تساعدنا على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبلوغ أهدافها للتنمية المستدامة، ومنع العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تنجم عن استخدام الأسلحة النووية. السيدة بليبيتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشرك الآخرين في تهنئة السيد غروسبي على انتخابه وعلى إحاطته بشأن التقرير (انظر A/75/303).

وليتوانيا تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود، بصفتي الوطنية، أن أثير النقاط التالية. لا تزال ليتوانيا ملتزمة بالجهود العالمية الرامية إلى تعزيز السلامة والأمن النوويين وعدم الانتشار النووي في جميع أنحاء العالم، وتدعم هذه الجهود. ونشجع دائماً البلدان التي تشرع في برامج الطاقة النووية على المضي قدماً بطريقة آمنة ومستدامة، مع المسؤولية القصوى عن

وفيما يتعلق بالإشعاع والسلامة النووية، تعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على دور الوكالة في كفالة إطار أمان قوي وسريع، الأمر الذي أبرزت أهميته الظروف الصعبة الناجمة عن مرض فيروس كورونا.

وأنقل الآن إلى اتفاقيات السلامة، إذ من الحيوي اعتماد أعلى معايير السلامة من أجل حماية صحة الإنسان والبيئة. ونحث جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، على أن تفعل ذلك.

ونعتمد، باعتبارنا طرفاً في تلك الاتفاقيات، تكنولوجيات جديدة لتعزيز سلامة محطات الطاقة النووية، على سبيل المثال عن طريق تطوير مفاعلات متقدمة ذات نظام أمان سلمي ووقود قادر على تحمل الحوادث لمنع وقوع حوادث خطيرة. كما نعمل على إدماج الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات البيانات الضخمة في الصناعة النووية التي تتجاوز المفاهيم التقليدية للسلامة النووية.

وفيما يتعلق بالأمن النووي، نؤكد على الدور المركزي للوكالة في تعزيز إطار الأمن النووي العالمي. وفي هذا الصدد، نرحب بنجاح المؤتمر الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بالأمن النووي لعام ٢٠٢٠ ونقدر إسهامه في تشجيع جهود الأمن النووي. كما نقدر جهود الوكالة الرامية إلى تعزيز الانضمام العالمي إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتنطلع إلى مزيد من التصديقات إذ نقرب من موعد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢١. وسنواصل الإسهام في صندوق الأمن النووي لدعم الأنشطة المتنوعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بالتحقق النووي، تصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى مدى خمسة عقود، كان نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يدعم نظام عدم الانتشار بتقديم ضمانات

الأعمال تهديداً غير مقبول للأمن الوطني والبيئة والصحة العامة لبيلاروس والبلدان المجاورة.

وفي حضور أسرة الأمم المتحدة بأكملها، نحث بيلاروس مرة أخرى على تعليق إطلاق عمل محطة الطاقة النووية وتنفيذ جميع توصيات الخبراء الدوليين دون تأخير، مع ضمان الامتثال لأعلى المعايير الدولية للسلامة البيئية والنووية.

وتعتبر ليتوانيا الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوصي الرئيسي على الأمان النووي، إذ إنها تضع المعايير وتوفر الخبرة القيمة لأعضائها. ومع ذلك، نلاحظ بأسف الممارسات الخاطئة لبيلاروس - إساءة استخدام علامة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخدماتها الاستعراضية للتلاعب بمخاطبة الجمهور واتباع نهج خطابي وانتقائي تجاه السلامة النووية.

ونعتقد أن هذا السلوك يقوّض الدعم الشعبي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولذلك، نحن مقتنعون بأنه ينبغي تعزيز دور الوكالة في كفالة السلامة النووية في جميع أنحاء العالم، إلى جانب معايير الوكالة واستخدام خدماتها، بغية كفالة طابع أكثر إلزاماً.

**السيد بايك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** لا تزال جمهورية كوريا مؤيداً قوياً لولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التعجيل بإسهامات الطاقة الذرية في تحقيق السلام والصحة والازدهار وتوسيع نطاق تلك الإسهامات. ونرحب بالتقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٩ (A/75/303)، الذي يوضح الكيفية التي تسهم بها الوكالة في عمل الأمم المتحدة في توفير الحلول للمشاكل العالمية.

ونحيط علماً بالجهود الاستباقية التي تبذلها الوكالة للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التكنولوجيا النووية. ونرحب بالإنجازات الملحوظة في ميدان الطاقة النووية وتحديد مختبرات التطبيقات النووية في سيبرسدورف. ونتطلع، كبلد مانح، إلى خطط مثمرة للمرحلة المقبلة.



تقديم دعم واسع وفعال لأكثر من ١٢٠ بلداً وإقليماً. نود أيضاً أن نذكر التبرعات الخارجة عن الميزانية وغيرها من التبرعات لتحقيق ذلك الغرض.

شهد نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منذ إنشائه في عام ١٩٦١، تغييرات كبيرة لتلبية المتطلبات المحددة في النظام الأساسي للوكالة. وحتى الآن، تحقق التوازن بين وضع المفاهيم وتنفيذ الضمانات العملية بمساعدة مفهوم الضمانات على مستوى الدولة. وأوكرانيا، من واقع تجربتنا، واثقة من أن هذا النظام يدعم بفعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويسهم في السلم والأمن الدوليين.

وإزاء تلك الخلفية، نرى أن هناك آثاراً كبيرة لآلية ضمانات الوكالة ناجمة عن عجز دولة عضو معينة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

ولا بد أن نتذكر هنا أن شبه جزيرة القرم الأوكرانية ومدينة سيفاستوبول لا تزالان محتلتين للسنة السابعة على التوالي من دولة حائزة للأسلحة النووية هي الاتحاد الروسي. بالإضافة إلى ذلك، تواصل روسيا عدوانها العسكري في بعض بقاع منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا. ونتيجة لذلك، جعلت السلطة القائمة بالاحتلال من المستحيل على مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوصول إلى المواقع التي تخزن فيها المواد النووية والمشعة، في كل من شبه جزيرة القرم وشرقي أوكرانيا.

ولهذا السبب، وفيما يتعلق بتحديات الضمانات، فإن حالة العدوان الروسي على أوكرانيا تؤدي حتماً إلى ضرورة إعادة تقييم العنصر النوعي في مفهوم الضمانات على مستوى الدولة بغية النظر في العواقب السياسية. ومما يزيد من تعقيد المسألة أن أوكرانيا قد تعرضت للغزو من جانب دولة حائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن التحول المستمر لشبه جزيرة القرم إلى قاعدة عسكرية ضخمة قد يشير إلى إمكانية نشر

موثوقة بشأن الطابع السلمي للأنشطة النووية. وسنواصل تقديم الدعم القوي لأعمال الوكالة في مجال التحقق في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المساهمة في برنامج دعم الدول الأعضاء في مجال الضمانات. وفي ضوء أهمية المعاهدة، ستسهم جمهورية كوريا في إنجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في العام القادم.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشيد بالوكالة لما تقوم به من رصد وتحقيق شاملين ومهنيين ومحايدين بشأن تنفيذ إيران التزاماتها المتعلقة ببرامجها النووي.

كما نعرب عن دعمنا للوكالة في جهودها المستمرة الرامية إلى الحفاظ على استعدادها للاضطلاع بدور أساسي في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفقاً لولايتها، إذا تم التوصل إلى اتفاق سياسي بين الأطراف المعنية، وإلى تعزيز ذلك الاستعداد.

ومن خلال الملاحظات الواردة أعلاه، تحيط جمهورية كوريا علماً بالتقرير السنوي لعام ٢٠١٩، وتكرر تأكيد دعمها الثابت للوكالة الدولية للطاقة الذرية وولايتها، ويسرها أن تنضم إلى المشاركين الآخرين في تقديم مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة (A/75/L.9).

**السيد فترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** نشارك الآخرين في شكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية غروسى على عرضه للتقرير السنوي (انظر A/75/303). كما شاركنا في تقديم مشروع القرار ذي الصلة الذي قدمته كندا (A/75/L.9).

وتشيد أوكرانيا بتصدي الوكالة السريع للتحدي المتمثل في مرض فيروس كورونا، كما يتضح من إطلاق مشروع التعاون الفني الطموح خلال المراحل الأولى من الجائحة. وندرك الدور البارز الذي تضطلع به الوكالة في التصدي للتحدي من خلال

الإشعاعي غير المحدد بالقرب من مدينة أرتشانغليسك في الاتحاد الروسي في عام ٢٠١٩، وقعت حالة أخرى تنطوي على الكشف عن الروثينيوم والسيزيوم هذا العام. ومن الواضح أن تلك الحوادث تشير إلى مشكلة عدم امتثال الدول للالتزامات الدولية المتعلقة بالسلامة النووية. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح للمنتهك باتخاذ أي خطوات خبيثة أخرى. وهناك حاجة واضحة ووقت مناسب لاستخلاص الاستنتاجات ذات الصلة من هذه الحوادث.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً على دعم أوكرانيا المستمر لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى اقتناعنا بالدور الهام الذي تقوم به الوكالة في مجال السلم والأمن الدوليين.

**السيد وو جيان جون (الصين) (تكلم بالصينية):** تهنئ الصين السيد رافائيل ماريانو غروسي على انتخابه مديراً عاماً للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشكره على التقرير عن عمل الوكالة (انظر A/75/303).

وخلال العام الماضي، اضطلعت الوكالة بالعديد من المبادرات الناجحة لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتطبيق التكنولوجيا النووية، وحماية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وتعزيز السلامة والأمن النوويين على الصعيد العالمي وفقاً لولايتها القانونية. وأثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، دأبت الوكالة، تحت قيادة المدير العام، على مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة هذا المرض عن طريق الاستفادة من المزايا الفريدة للطاقة النووية. وتعرب لصين عن تقديرها لتلك الجهود.

إن تطوير الطاقة النووية وتطبيق التكنولوجيا النووية أمران حيويان لتنويع إمدادات الطاقة، وحماية البيئة، والتصدي لتغير المناخ. كما أنها تؤدي دوراً أساسياً في ضمان إمدادات الطاقة المستقرة وتعزيز الانتعاش الاقتصادي في سياق مرض فيروس كورونا. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة في مجال عدم

قدرات نووية في شبه الجزيرة المحتلة، مما يقوض وضع أوكرانيا كدولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وحتى الآن، واستناداً إلى جميع المعلومات الموثوقة فنياً عن الضمانات، لم تجد الوكالة أي مؤشر على وجود قلق بشأن الانتشار في أوكرانيا، بما في ذلك في الأراضي المحتلة. ومع ذلك، لا توجد مقاييس تساعد على تقديم إجابة على السؤال المتعلق بمدى فعالية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالمواد النووية الموجودة في الأراضي المحتلة في أوكرانيا أو في أي بلد آخر. ومن الواضح أن مستوى الردع سيظل منخفضاً إلى أن يعالج نظام الضمانات أوجه الضعف الناجمة عن سلوك المعتدي.

ستحلّ في العام المقبل الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لمأساة تشيرنوبيل. وفي الوقت الذي نواصل فيه العمل على استعادة الأراضي المتضررة من الحادث ووقف تشغيل محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، لا بد أن تظل تلك المسألة على رأس جدول أعمال الوكالة. وفي هذا الصدد، تكرر أوكرانيا اهتمامها بمواصلة التعاون البناء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الصعيد الوطني وفي شكل مشاريع التعاون الفني الإقليمية. نلاحظ أيضاً مع التقدير أن برنامج التعاون الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية يواكب التوتيرة، ولا سيما بتطبيق التقنيات النووية في مجال الصحة البشرية.

وفي هذا الصدد، تؤيد أوكرانيا تأييداً كاملاً الجهود الرامية إلى التصدي لأزمة السرطان العالمية المتفاقمة عن طريق مواصلة تطوير برنامج العمل من أجل علاج السرطان. وقد أعدت أوكرانيا مشروعاً وطنياً للتعاون الفني مكرساً لمعالجة سرطان الأطفال، وتتطلع إلى تعاون مثمر مع الوكالة لتحقيق ذلك الغرض.

وتشعر أوكرانيا بقلق بالغ إزاء عدد من الحوادث الإشعاعية التي وقعت مؤخراً والتي لها آثار عابرة للحدود. فبالإضافة إلى حادث إنطلاق الروثينيوم -١٠٦ في عام ٢٠١٧ والانفجار

ثالثاً، من أجل تيسير التسوية السياسية والدبلوماسية للمسائل النووية الساخنة، ينبغي للوكالة أن تواصل القيام بدور بناء في هذا الصدد، كما هي مكلفة به، وبطريقة محايدة وموضوعية. وتقدر الصين جهود الوكالة في التحقق من تنفيذ إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) ورصد تنفيذها، فضلاً عن مشاركتها مع إيران في معالجة مسائل الضمانات من خلال الحوار والتعاون.

وتؤيد الحكومة الصينية بقوة جهود المدير العام والأمانة في مكافحة مرض فيروس كورونا وتتعهد بالتبرع في أقرب فرصة بمعدات لإجراء الاختبارات ولوازم طبية قيمتها مليوناً دولار.

ومن خلال اتباع نهج معقول ومنسق ومتوازن تجاه الأمن النووي والالتزام بمبدأ السلامة أولاً، تعمل الصين بحمة على تشجيع التطوير الآمن والفعال للطاقة النووية. والصين مستعدة لزيادة تكثيف التعاون الشامل مع الوكالة حتى يمكن للاستخدامات السلمية للطاقة النووية أن تخدم البشرية على نحو أفضل. كما أننا على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لدعم رؤية مجتمع يؤمن بمستقبل مشترك للبشرية، وتعزيز المزيد من الوحدة والتعاون، والعمل بلا كلل للوفاء بالتزامنا النبيل المشترك، ألا وهو ولاية "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية".

**السيدة رينغور (الفلبين)** (تكلمت بالإنكليزية): إن مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/75/L.9) يتسق تماماً مع الشراكة القائمة بين الفلبين والوكالة.

وتشيد الفلبين بالمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد رافائيل ماريانو غروسو، الذي عمل بلا كلل منذ توليه منصبه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، على الرغم من التحديات التي تطوي عليها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ونشدد على الدور الأساسي للوكالة في التشجيع والمساعدة على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العملي

الانتشار النووي والأمن النووي، ولا يمكننا أن نتغاضى عن تهديد الإرهاب النووي. وبظل هناك الكثير مما ينبغي عمله في جدول أعمال الوكالة الهام والصعب.

وسيُعقد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في العام المقبل. كما أن تعزيز عمل الوكالة في جميع المجالات التي صدر بها تكليف سيساعد أيضاً على تحقيق نتائج إيجابية في المؤتمر الاستعراضي. وفي هذا الصدد، تود الصين أن تقترح ما يلي.

أولاً، من أجل تعزيز التقاسم الشامل لمنافع الطاقة النووية، نشجع الوكالة على زيادة إسهاماتها لدعم الدول الأعضاء في تطوير وتطبيق الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية، وتقديم المزيد من الدعم الفني والمالي للبلدان النامية لمساعدتها على تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

كما تؤيد الصينُ الوكالةَ، على النحو المكلف به، في الإسهام بشكلٍ إيجابي في بناء قدرات جميع الدول، ولا سيما البلدان النامية، في مكافحة مرض فيروس كورونا من خلال الاستفادة من المزايا التكنولوجية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتكاتف لرفض تسييس التعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من جانب بعض البلدان بهدف إثارة سباق فيما بين الدول الكبرى وخدمة مصالحها الجيوسياسية.

ثانياً، يجب أن نكفل الاستخدام الآمن والسلمي للطاقة النووية. وينبغي للوكالة أن تواصل تحسين نظام الضمانات على أساس الحياد والموضوعية. وينبغي مواصلة تعزيز عالمية اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، وينبغي زيادة تعزيز فعالية نظام الضمانات وكفاءته. وينبغي للوكالة أيضاً أن تواصل وضع معايير للسلامة النووية ومبادئ توجيهية للأمن النووي، وأن تيسر تبادل الخبرات بين البلدان المعنية من أجل تعزيز السلامة النووية والقدرة الأمنية لجميع الدول الأعضاء.

وطني بشأن برنامج للطاقة النووية وفقاً للمبادئ التوجيهية والمعايير ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وخلال هذه الجائحة، أصبحت أهمية الوكالة أكثر وضوحاً، نظراً للأهمية المتوازنة والمتزايدة باستمرار لتناول مسائل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي من منظور فني وعلمي. وإننا ندرك التحديات التي تواجهها الوكالة، بما في ذلك الزيادة المطردة في كمية المواد النووية المتداولة وعدد المنشآت النووية الخاضعة لضمانات الوكالة والضغط المستمر على ميزانية الوكالة. ولذلك، ستواصل الفلبين تقديم دعمها الكامل، حيثما أمكنها ذلك، لمعالجة مختلف المسائل التي تواجهها الوكالة ومواصلة الجهود الجماعية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

**السيد إسلام (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشارك المتكلمين الآخرين هذا الصباح في الترحيب بتعيين السيد رافائيل ماريانو روسي مديراً عاماً للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أن أشكره على تقديم تقرير الوكالة لعام ٢٠١٩ (انظر A/75/303).

ونخطط علماً بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة لتحقيق الأهداف المتمثلة في تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في العالم أجمع. ونعترف بمرونة الوكالة، على النحو المكرس في نظامها الأساسي، من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء ومساعدتها على تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية. ونتذكر مساهمة المدير العام السابق، الراحل السيد يوكيا أمانو، في الوكالة وعملها، وتعتبر بنغلاديش الطاقة النووية مصدراً مأموناً ومراعياً للبيئة وقابلاً للاستمرار اقتصادياً لتوليد الطاقة الكهربائية من أجل تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء. ونعتقد أن الطاقة النووية تطلق العنان لإمكاناتنا الإنمائية من خلال زيادة الإنتاجية والنمو المستدام. بيد أن مبادرتنا في مجال توليد الطاقة النووية حديثة نسبياً. ويتمثل هدفنا

في الاستخدامات السلمية، وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، والتحقق من الأمن النووي والحفاظ عليه.

وقد يسرّ عمل الوكالة هذا العام زيادة القدرات الفنية للدول الأعضاء لمعالجة مرض فيروس كورونا. وقد دعمت حزمة المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تحتوي على معدات ومواد فنية مستمدة من المجال النووي، جهود الفلبين لمعالجة آثار الجائحة.

وكما تم إبرازه خلال الجائحة، فإن أحد التطبيقات المفيدة للطاقة النووية في الطب والصحة هو الكشف عن الأمراض حيوانية المنشأ التي قد تكون لها آثار كارثية على صحة الإنسان والمجتمع. وتدعم الفلبين مشروع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعمل المتكامل للأمراض الحيوانية، الذي يهدف إلى تعزيز القدرات في مجال مراقبة الأمراض حيوانية المصدر الناشئة أو التي تُعاود الظهور والكشف المبكر عنها ومكافحتها.

ويسرّ الفلبين أن تضطلع بدور في مكافحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمرض فيروس كورونا. وقد يسّرت الفلبين، بصفتها مقررة لجنة المساعدة والتعاون في المجال التقني في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، الموافقة على برنامج الوكالة للتعاون الفني للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، الذي يتضمن مشروعاً مخصصاً للاستجابة لحالات الطوارئ. وتسهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال برنامجها للتعاون الفني، مساهمة كبيرة، من منظور أوسع نطاقاً، في تحقيق الأولويات الرئيسية للتنمية المستدامة لكل بلد، بما في ذلك الأهداف ذات الصلة المحددة وطنياً في إطار أهداف التنمية المستدامة.

وتعرب الفلبين عن تقديرها لدعم الوكالة المستمر لتحركها لإنشاء برنامج للطاقة النووية. وقد أدى إصدار أمر تنفيذي في ٢٤ تموز/يوليه من هذا العام إلى إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات لبرنامجنا للطاقة النووية، كُلفت بدراسة اعتماد موقف

الأمن الغذائي وأصناف المحاصيل المقاومة للإجهاد وإدارة السرطان أنها مفيدة جداً لحياة سكاننا وسُبل عيشهم.

وظّلت الوكالة شريكنا الرئيسية لفترة طويلة في مجال تعزيز التطبيق السليم والأمن للعلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية عن طريق برامج التعاون الفني، بما في ذلك في إطار اتفاق التعاون الإقليمي. وقد تلقينا تعاوناً مستمراً لتطوير القدرات في تطبيق العلوم والتقنيات النووية في قطاعات مثل الهياكل الأساسية النووية والبحوث والثروة الحيوانية والزراعة والصحة والصناعة وإدارة المياه، من جملة قطاعات.

وقد استفادت بنغلاديش، بالإضافة إلى ذلك، من إطار اتفاق التعاون الإقليمي للوكالة، الذي يواصل تعزيز القدرات والخبرات الإقليمية في مختلف المجالات المواضيعية، بما في ذلك مفاعلات الأبحاث وإدارة النفايات المشعة والأمان النووي والحماية من الإشعاع. ونتطلع إلى اغتنام الفرص المستقبلية في ميدان العلوم والتكنولوجيا النووية من أجل الاستجابة للاحتياجات والمطالب الناشئة على أرض الواقع.

كما تتطلع بنغلاديش إلى زيادة تعزيز تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأيام المقبلة بغية تعزيز الأمن والسلامة النوويين جمعياً وتعزيز تطبيق العلوم والتكنولوجيات النووية للأغراض السلمية. إننا نرى أن هذه الأهداف تكتسي أهمية قصوى لتحقيق عددٍ من الأهداف الإنمائية المستدامة ذات الصلة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الجاري رفع اسمها من هذه الفئة والبلدان الأقل نمواً.

ونود أن نشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأمانتها على تعاونها الممتاز مع بنغلاديش، ونتطلع إلى مواصلة شراكتنا مع الوكالة بنفس الروح التعاونية.

**السيد إيتغبوجي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعرب عن تحيات وفد بلدي الحارة لرئيس الجمعية العامة وأن أثنى عليه لقيادته القديرة للجمعية العامة في دورتها الخامسة

في توليد ما لا يقل عن ٤ ٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء من المصادر النووية بحلول عام ٢٠٣٠، ما يمثل ١٠ في المائة من إجمالي الكهرباء المستهدف توليدها بحلول ذلك الموعد.

ونعتبر الأمن النووي موضوعاً حيوياً، ونسلم بأن الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية يقترن بمسؤولية ضمان السلامة والأمن النوويين. وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً واسع النطاق في هذا الصدد. فمن ناحية، تضطلع الوكالة بدور مركزي في كفالة السلامة والأمن النوويين على الصعيد العالمي. ومن ناحية أخرى، فإنها تساعد الدول الأعضاء على بناء القدرات من خلال برنامجها للتعاون الفني، بموجب ولايتها "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية".

وتقدّر بنغلاديش المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الهياكل الأساسية المحلية وتدريب موظفيها. وبدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نتبع أعلى معايير الوكالة في بناء محطة روبر للطاقة النووية - وهي الأولى في البلد.

وقد اتخذت هيئة تنظيم الطاقة الذرية في بنغلاديش عدداً من الخطوات لتعزيز الهياكل الأساسية التنظيمية فيما يتعلق بالسلامة والأمن والضمانات. وتتوخى رئاسة الوزراء الشيخة حسينة تحويل بنغلاديش إلى بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢١ وإلى بلد متقدم النمو بحلول عام ٢٠٤١. ونقدّر أنّ تقدير، في مسيرتنا إلى الأمام، شراكتنا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أبرمنا اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٨٢ وبروتوكولها الإضافي في العام ٢٠٠١.

وفي عام ٢٠١٨، وقّعنا على إطار برنامجنا القطري للفترة ٢٠٢٣-٢٠١٨ مع الوكالة، مع التركيز على الغذاء؛ والزراعة؛ والمياه، والطاقة، والبيئة؛ والصحة البشرية؛ والطاقة النووية؛ والسلامة والأمن النوويين؛ وتطوير المعارف النووية؛ والتطبيقات الصناعية. وقد برهنت مشاريعنا للتعاون الفني بشأن تحسين

الأعضاء من خلال برنامج التعاون الفني. ونرحب بجهود المدير العام الرامية إلى تعزيز برنامج التعاون الفني نفسه.

إن عمل الوكالة في مجال السلامة النووية والأمن النووي، وبنفس القدر من الأهمية، في مجال الضمانات والتحقق، يسهم إسهاماً كبيراً في السلام الدولي. وتؤيد نيجيريا تلك الجوانب من عمل الوكالة، وتكرر دعمها المستمر لمديرها العام وموظفيها في هذا الصدد. ولذلك ترحب نيجيريا بالتقرير وتؤيد الإجراءات الموصى بها في هذا التقرير، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار الاتفاق الذي ينظم العلاقة بينهما.

**السيد البناي (الكويت):** سيدي الرئيس، يسر وفد بلادي أن تناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/75/303) خلال الأسبوع الدولي للعلم والسلام. وهو الأسبوع الذي يقع في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام. ومنذ أكثر من ثلاثين عاماً تقام الفعاليات حول العالم للتوعية بالعلاقة فيما بين العلوم والتكنولوجيا وصون السلام والأمن الدوليين خلال هذا الأسبوع.

ولعلّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية خير مثال على هذه العلاقة، حيث تؤمن دولة الكويت إيماناً راسخاً بدورها الريادي والمحوري في تعزيز وتسخير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية من أجل السلام وتحقيق الازدهار وتطوير الصحة؛ بالإضافة إلى منظومة الأمن والأمان النوويين وتطبيق الضمانات في جميع الدول الأعضاء، ترجمةً لمفهوم "تسخير الذرة من أجل السلام"، وتأكيداً للعلاقة الوطيدة فيما بين العلوم والتكنولوجيا وصون السلم والأمن الدوليين.

وتعتبر عضوية دولة الكويت الحالية في مجلس المحافظين الخامسة لها منذ الانضمام إلى الوكالة في عام ١٩٦٤. وكما في السابق، تسعى لتسخير هذه العضوية لتعزيز العمل الفني والمهني بنية تحقيق تطلعات الدول الأعضاء في الوصول إلى أهداف

والسبعين خلال هذه الفترة الصعبة التي تتسم بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وقد أحاط وفد نيجيريا علماً بالتقرير السنوي (انظر A/75/303) الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٩، كما أحاله الأمين العام في مذكرته (A/75/303)، التي نشكره عليها.

ويرحب وفد بلدي بالملاحظات الاستهلاكية التي أدلى بها المدير العام رافائيل غروسي بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشكره على قيادته الممتازة للوكالة خلال هذه الأوقات العصيبة، ولا سيما إدخال برامج رئيسية مختلفة منذ توليه منصبه، مثل زمالة ماري سكودودوسكا - كوري المميزة، التي تقدم منحاً دراسية في مجال العلوم النووية للنساء والفتيات؛ ومشروع العمل المتكامل لمكافحة الأمراض حيوانية المصدر؛ والتنفيذ الفعال لبرنامج التعاون الفني الأقليمي، الذي تم من خلاله توفير معدات الكشف عن مرض فيروس كورونا لأكثر من ١٢٠ دولة من بين دول أعضاء أخرى.

والتقرير المعروض علينا يبين عمل الوكالة في جميع جوانب ولايتها. وتقدر نيجيريا على وجه الخصوص قيمة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. كما تلاحظ نيجيريا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تماشياً مع ولايتها وعملاً بالمادة الثانية من نظامها الأساسي، تواصل دعم الدول الأعضاء، ولا سيما في المناطق النامية من العالم، لاستخدام الطاقة النووية بطريقة سلمية لأغراض تتعلق بصحة البشر ورفاههم، مثل مكافحة السرطان؛ وإدارة التربة والمياه؛ والكشف عن الأمراض الحيوانية من خلال التقنيات النووية أو تلك المستمدة من المجال النووي؛ وتوليد الطاقة.

ويرحب وفد بلدي بالترويج للتقرير السنوي الذي يفصل عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم الدعم إلى الدول

ومعهد الكويت للأبحاث العلمية لدعم التعاون في مجال الرصد البيئي والحماية البيئية. وقد تم تعيين مركز بحوث علوم الحياة التابع لمعهد الكويت للأبحاث العلمية بوصفه مركزاً للتعاون مع الوكالة في مجال استخدام التكنولوجيا، والنظائر النووية لدراسة العلوم البحرية والساحلية والنهوض بها، مما يشهد على نطاق التعاون المستمر بين دولة الكويت والوكالة.

لقد كفلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حق جميع الدول في إنتاج وتطوير واستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية. كما تسعى معاهدة عدم الانتشار إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية والقضاء التام على الترسنات النووية. ولا يزال هذا النظام حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار، ومحور الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف. ويواجه عالمنا اليوم العديد من التحديات والتوترات في هذا المجال، ولكن سيظل الحوار وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية أفضل سبيل لمعالجتها.

لذلك، ندعو، في هذا الصدد، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال للمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لإحلال الاستقرار، وتحقيق الأهداف المرجوة في شبه الجزيرة الكورية. كما ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للوفاء بالتزاماتها النووية المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة، والامتثال الكامل لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). كذلك نتطلع إلى مصادقتها على البروتوكول الإضافي وتنفيذه.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لطالما كان هدفاً لدولة الكويت، وسائر الدول العربية، لما سيكون لذلك من أثر مباشر على استقرار المنطقة بأسرها. فقد أثبتت التجارب حول العالم بأن إنشاء هذه المناطق يوفر للدول الأعضاء فيها ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ويوفر أيضاً ضمانات لجميع الدول والمجتمع الدولي بشأن النويا في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

التنمية المستدامة والاستجابة للقضايا الدولية ذات الأولوية والأهمية.

يجابه العالم عدوًّا لا يعترف بتاريخ أو جغرافيا أو عرق أو مناخ أو يحترم أياً منها. عدوٌّ متجددٌ عابرٌ للحدود لا يأبه بنظام سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي. وهو يشكل تهديداً كونياً ووجودياً للبشرية جمعاء. إننا نجتمع هنا اليوم في ظل ظروف صحية بالغة الدقة والخطورة، وإجراءات استثنائية لم نعهدها من قبل إثر تفشي جائحة مرض فيروس كورونا، التي باتت تداعياتها تلقي بظلالها على تفاصيل حياتنا العملية والمعيشية.

ولذلك يرحب وفد بلادي في هذا الصدد باعتماد الجمعية العامة قرار عقد دورة استثنائية للجمعية في مطلع الشهر القادم على مستوى رؤساء الدول والحكومات من أجل التصدي لهذه الجائحة.

ستواصل دولة الكويت دعم جميع المبادرات الرامية إلى مكافحة هذه الجائحة والتخفيف من وطأتها على شعوب العالم، كما فعلنا مؤخراً في مبادرة العمل المتكامل للأمراض الحيوانية، التي تهدف إلى تعزيز التأهب العالمي للتصدي للأوبئة في المستقبل باستخدام التكنولوجيا النووية. وفي هذا الصدد، ستخصص دولة الكويت مبلغاً من مساهماتها لمبادرة الاستخدامات السلمية لدعم هذه المبادرة.

أحظنا علماً باهتمام بالتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٩، الذي يسلط الضوء، في جزء منه، على التعاون بين دولة الكويت والوكالة الدولية للطاقة الذرية، منها، في جملة أمور، منها بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب الذي قدمت له دولة الكويت مساهمة طوعية تبلغ ١٠ ملايين دولار. وكذلك مختبرات يوكيا - أمانو التي ساهمت دولة الكويت في تحديثها. أما على الصعيد الثنائي، فنشير إلى الاتفاقية الإطارية الثالثة للبرنامج القطري للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، فضلاً عن الترتيبات العملية التي تم توقيعها بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية

النوية المبتكرة ودورات الوقود، وصندوق التعاون التقني، وصندوق الأمن النووي. من الجدير بالذكر أننا نقدم المساعدة أيضا إلى عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي والإشعاعي، والنقل الآمن للمواد النووية والمشعة، والمعالجة الآمنة للنفايات المشعة، والإعداد لحالات الطوارئ النووية والاستجابة إليها. لا يزال الاتحاد الروسي مستعدا لتزويد الوكالة والبلدان الشريكة بجميع أشكال الدعم بهدف تطوير الهياكل الأساسية اللازمة للطاقة النووية.

يجدر بالوكالة أن تضطلع بدور مركزي في التعاون الدولي بشأن الأمن النووي المادي بوصفها أكثر المنظمات تمثيلا وكفاءة من الناحية التقنية في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن المسؤولية عن ضمان الأمن النووي المادي على أراضي الدول تقع على عاتق الدول نفسها، إذ ينبغي أن تحدد أفضل السبل لتحقيق ذلك. ونؤمن أيضا بأهمية المشاركة الواسعة النطاق للدول في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، والمرافق النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ونشدد على أهمية معاملة الدول الأعضاء في الوكالة باحترام. كذلك يجب على هيئات صنع القرار في الوكالة الامتناع عن إدراج مسائل خارجة عن نطاق نظامها الأساسي في جدول أعمالها وأنشطتها بشكل عام.

يبنى الاتحاد الروسي على عمل الوكالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويؤكد من جديد دعمه الأساسي لمشروع القرار A/75/L.9 بشأن تقرير الوكالة. ونحن على ثقة بأن جهود الوكالة ستستمر وتزداد لتصب في مصلحة تطوير الطاقة النووية السلمية والتكنولوجيات النووية في جميع أنحاء العالم، مع تحسين نظام عدم الانتشار النووي وتعزيزه.

أما فيما يتعلق بالملاحظات التي أبدتها ممثل أوكرانيا، فمن الواضح للجميع أنها لا تمت بصلة للموضوع قيد النظر اليوم، بل إنها عمل استفزازي فقط. ومثال آخر على الدعاية المعادية

رحبت دولة الكويت بعقد المؤتمر الأول لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي انعقد العام الماضي برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة. ونتوق إلى انعقاد المؤتمر الثاني في العام المقبل. نؤكد مجددا أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في المعاهدة. وينبغي أن تخضع جميع منشآتها النووية إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**السيدة سوكلوفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):**

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أداة فريدة للتعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وآلية رقابة قوية على وفاء الدول بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي. ومن المهم أن تعمل الوكالة على إنشاء بنية تحتية مستدامة، وتضمن حصول الدول على فوائد الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وهذا العمل جدير بدعم الأمم المتحدة. إن الثقة الدولية في نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية معيار أساسي لدعم وتعزيز آليات عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نؤيد الجهود المبذولة بموجب البروتوكول الإضافي الطوعي لاتفاق الضمانات الشامل. ونعتقد أيضا أن مواصلة تطوير نظام الضمانات يصب في صالح تعزيز نظام عدم الانتشار النووي كونه يتركز على المبادئ الأساسية للتحقق والحياد والأساس التقني والشفافية. إن اتباع نهج موضوعي ومحيد للتحقق النووي عنصر أساسي في دعم شرعية نظام ضمانات الوكالة، ونظام عدم الانتشار النووي ككل.

يؤيد الاتحاد الروسي تأييدا تاما عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وننادي بحصول الدول، التي تفي بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي، على فوائد الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وننادي بتعزيز التعاون الدولي في ذلك المجال. وروسيا، بوصفها دولة مانحة، تقدم تبرعات للمشروع الدولي المتعلق بالمفاعلات



إن أستراليا، بوصفها الرئيس المشارك لفريق أصدقاء المرأة في المجال النووي في فيينا، تثنى على جهود الوكالة لزيادة التمثيل والتنوع في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز دور المرأة في القطاع النووي.

نرحب بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المؤتمر الدولي النووي للشباب الذي استضافته أستراليا في آذار/مارس من هذا العام. وركز المؤتمر على الموضوع الهام "التنوع في الطاقة النووية". ونرحب بنظم الرصد عن بعد، والبنية التحتية لنقل البيانات عن بعد التابعة للوكالة، على النحو الذي أبرزه التقرير، وهي ابتكارات تبدو أكثر أهمية في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

تشيد أستراليا أيضا بمواصلة الوكالة تنفيذ الضمانات والحفاظة عليها لاحقا في جميع مراحل جائحة "كوفيد-19". إن التقيد الصارم بالتزامات الضمانات الدولية للطاقة الذرية عنصر حاسم في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن تكون الوكالة قادرة على القيام بعملها المهم فيما يتعلق بالضمانات، بما في ذلك تحليل جميع المواد ذات الصلة بالضمانات. ونشدد على دعم أستراليا القوي والمستمر للعمل الاحترافي الذي يقوم به المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والموظفون فيها في سعيهم لتنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي لجمهورية إيران الإسلامية. وترى أستراليا أن البروتوكول الإضافي هو المعيار الحالي للتحقق، الذي ينبغي أن نسعى جميعاً إلى تعميمه.

تلاحظ أستراليا بقلق عدم قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوفير إمكانية التحقق في المواقع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتحت أستراليا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى الامتثال الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والسماح بالاستئناف المبكر لعمليات التفتيش المتعلقة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتوقيع والتصديق على

لروسيا، ولذلك لا أعتقد أن من الضروري الرد. وسأكتفي بالقول إن الاتحاد الروسي يمثل امتثالا صارما لمذكرة عام ١٩٩٤ بشأن الضمانات الأمنية فيما يتصل بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتزاماتها باحترام سيادة أوكرانيا، مع الوفاء التام بالتزاماتها بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بمن فيها أوكرانيا. كذلك نحن نتمثل لجميع التزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار، واتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولها الإضافي.

إن المحاولات المتعمدة لإنكار ذلك بسبب المكائد السياسية تقوض الثقة الدولية في ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام عدم الانتشار. وموقفنا من المسألة التي أثارها أوكرانيا متجسد في وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة، INFCIRC/876، الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

**السيد هورن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** تشكر أستراليا الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقديم تقريرها (انظر A/75/3030)، وكذلك تشكر كندا على عرضها مشروع القرار A/75/L.9، الذي يسرنا المشاركة في تقديمه. إن أستراليا، بوصفها عضوا مؤسسا للوكالة وعضوا قديما في مجلس محافظي الوكالة، تؤيد بقوة الأدوار التي تقوم بها الوكالة، وبالتحديد تعزيز مصالحنا الجماعية في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، وضمان عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يزال هذا العمل حيويا في الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات جديدة مرتبطة بمرض جائحة مرض فيروس كورونا. ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي أعيدت جدولته، لكونه يوفر فرصة هامة لتعزيز تنفيذ المعاهدة، بما في ذلك من خلال الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إحدى الركائز الأساسية والأولويات الوطنية لبلدي، سوريا، قولا وفعلا. فقد بادر بلدي في وقت مبكر جدا إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في عام ١٩٦٨، أي قبل العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تدعي اليوم حرصها على نظام عدم الانتشار، في حين أن بعض تلك الدول الأوروبية، بالإضافة إلى تركيا، العضو في منظمة حلف شمال الأطلسي، توجد على أراضيها أسلحة نووية، مما يشكل حالة عدم امتثال صارخة لأحكام المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم الانتشار.

لقد وقع بلدي، سورية، على اتفاق الضمانات مع الوكالة في عام ١٩٩٢. وفي عام ٢٠٠٣، قدمت سوريا مشروع قرار إلى مجلس الأمن يهدف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. لذلك فإن مصداقية التزامنا الوطني بعدم الانتشار النووي عصية على التشكيك، لا سيما أن هذا المشروع المنسجم مع أحكام وأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اصطدم آنذاك باعتراض وفد الولايات المتحدة في مجلس الأمن الذي هدد باستخدام حق النقض ضده.

إن مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يدينا العدوان الإسرائيلي العسكري السافر على بلدي في عام ٢٠٠٧. ولم يدينا أيضا رفض إسرائيل التعاون مع الوكالة، والسماح لمفتشيها بالكشف والتحقق من مصدر التلوث المحتمل الناجم عن الصواريخ الإسرائيلية المستخدمة، والمواد التي استخدمتها في تدمير وتلويث موقع دير الزور والتحقق في هذه الآثار. إن استمرار إسرائيل في رفض التعاون مع متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومواصلتها تطوير قدراتها النووية العسكرية خارج أي رقابة دولية، وتجاهلها لجميع النداءات الرامية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، أصبح الأمر الوحيد الذي يخل بمصداقية نظام عدم الانتشار، ويهدد أمن

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تتخذ خطوات واضحة للامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك بالتخلي ليس فقط عن أسلحتها النووية وبرامجها القائمة، بل أيضا عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل، والقذائف التسيارية بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

تؤيد أستراليا بقوة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية ودورها الرئيسي في تنسيق ومساعدة الدول الأعضاء على تعزيز السلامة والأمن النوويين. وكما لوحظ في التقرير، يسرنا أن يكون لدينا ٤١ عقداً للأبحاث واتفاقيات مع الوكالة ومركزاً متعاوناً. وفيما يتعلق بالجائحة، نقدر برنامج الوكالة للتعاون التقني الذي ييسر الحصول على التقنيات النووية من أجل التشخيص السريع والفعال لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وأستراليا في طليعة أبحاث "كوفيد-١٩"، حيث توفر بنية تحتية على الصعيد العالمي للعلوم النووية للعلماء الذين يسعون إلى فهم الفيروس وتطوير اللقاحات والعلاجات له.

تشيد أستراليا بالدعم المستمر الذي تقدمه الوكالة للتقليل إلى الحد الأدنى من اليورانيوم العالي التخصيب في الاستخدام المدني، وما فتئت أستراليا منذ ١٥ عاما تنتج الموليبدنوم-٩٩ حصرا لليورانيوم المنخفض التخصيب، مما يثبت أن من المجدي القيام بذلك من الناحيتين التقنية والاقتصادية. ونحث جميع الدول الأعضاء المنخرطة في عملية تحويل أساليبها القائمة على اليورانيوم العالي التخصيب على الاستمرار في إزالة الانتشار النووي والمخاطر الأمنية التي ما من داع لها.

**السيد الخليل** (الجمهورية العربية السورية): تؤمن الجمهورية العربية السورية بأهمية قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بولايتها وفقاً للنظام الأساسي للوكالة. إذ أن مسألة عدم الانتشار النووي

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، توصلت مع الوكالة إلى اتفاق على خطة عمل تتضمن حل جميع تلك المسائل العالقة. بيد أنه من المؤسف أن بعض الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ضغطت من أجل عدم السماح بتنفيذ تلك الخطة خدمة لأجندة الابتزاز السياسي التي كشفتها وثائق ويكيليكس. وبالتالي فإن الولايات المتحدة، وليست سوريا، هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن عدم تنفيذ تلك خطة.

لقد أظهرت التقارير السنوية للوكالة بشأن تنفيذ الضمانات التزام سوريا التام بالوفاء بتعهداتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة ومعاهدة عدم الانتشار. وعملت على تلبية جميع طلبات التفتيش الدورية في مواعيدها. إن اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها عن العدوان على سوريا بعد عقد من الإنكار يحتم على الوكالة الشروع فوراً بإرسال بعثتها التفتيشية إلى إسرائيل. وما لم يتعاون هذا الكيان المعتدي مع الوكالة فإن الاستمرار في مناقشة هذا الموضوع سيظل من دون جدوى.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن البند ٩٣ من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.9 المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن، أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار A/75/L.9، وهي: الأرجنتين، أرمينيا، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، بوليفيا، بالاو، تونس، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سنغافورة، فرنسا، فنلندا، لاتفيا ليتوانيا، ماليزيا، نيجيريا، اليونان.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/75/L.9؟

واستقرار دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط، ويقوض عالمية المعاهدة. وهذه كلها مسائل في منتهى الخطورة ومؤكدة وموثقة ومعروفة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

إن التزامات الدول الأعضاء بالنظام الأساسي للوكالة تقتضي قيام الولايات المتحدة بإبلاغ الوكالة بالمعلومات التي في حوزتها قبل أن تدمر المبنى، أي بعد ثمانية أشهر من تدمير الإسرائيليين للمبنى. وينطبق الشيء نفسه على إسرائيل التي لم تمتنع فقط عن تقديم المعلومات للوكالة، هذا إن صحة تلك المعلومات، بل قامت بعدوان عسكري موصوف على سيادة الأراضي السورية متسللة عبر المجال الجوي لدولة مجاورة، وهي تركيا، الأمر الذي لم تتعامل معه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً للولاية المنوطة بها. كذلك تتخذ الإجراءات اللازمة وفقاً لمسؤولياتها وصلاحياتها بشأن خرق إسرائيل لالتزاماتها الدولية.

إن معظم ما تضمنته استنتاجات الوكالة بشأن الموقع في دير الزور قد استند إلى تلك الصور بالأقمار الاصطناعية التي قدمتها هيئة الاستخبارات المركزية الأمريكية. الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول مصداقية المعلومات المقدمة إلى الوكالة، آخذين بعين الاعتبار أنها قدمت من دولة تتبع أجندة سياسية معادية لمصالح بلدي سورية، كما تعلمون جميعاً، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً السوابق في هذا الصدد التي تتعلق بالملف العراقي الكارثي والمضلل، والذي أدى إلى غزو العراق وتدمير بنيته التحتية ونشر الإرهاب في العراق وفي المنطقة.

لقد تعاونت سوريا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل إيجابي وبناء فيما يخص طبيعة الموقع في دير الزور الذي اعتدت عليه الطائرات الحربية الإسرائيلية قادمة من المجال الجوي التركي. وقد سمحت بلادي لمفتشي الوكالة بزيارة الموقع في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والتحرك بكل حرية في محيطه وجمع العينات البيئية منه. كذلك ردت على جميع الاستفسارات التي طُرحت، ثم مارست سوريا أقصى قدر من المرونة والجدية لحل جميع المسائل العالقة.

اعتمد مشروع القرار A/75/L.9 (القرار ٦/٧٥).

وضمن أمنها. وقد أجرت بيلاروس طواعية اختبار الإجهاد لمحطة الطاقة النووية لديها، وفقاً لمواصفات الاتحاد الأوروبي، وتقوم باستعراض للشركاء تحت رعاية المفوضية الأوروبية والهيئات التنظيمية للاتحاد الأوروبي بشأن الأمن النووي. إن محطة الطاقة النووية في بيلاروس لا تزال حتى الآن المحطة الوحيدة القائمة أو المتوقعة للطاقة النووية في المنطقة الأوروبية التي مرت بعملية تحقق وفقاً لأحدث المعايير الأوروبية وأكثرها صرامة. ولم يبرز فريق من المنظمين الأوروبيين، بمن فيهم اختصاصيون ليتوانيون، أي جوانب قصور في سلامة محطة الطاقة النووية في بيلاروس.

نلاحظ أن أول وحدة مفاعل في مرحلة إطلاق الطاقة، ممل يحدد نظاماً لوحدة المفاعل للعمل على مستويات مختلفة من الطاقة. وقد أبرزنا خلال الاختبارات حاجتنا إلى تغيير بعض معدات القياس، والعمل جارٍ على استبدال تلك المعدات وفقاً لجميع اللوائح التقنية. وجميع النظم التقنية تعمل بشكل طبيعي.

تعتزم بيلاروس مواصلة التعاون المفتوح والمهني مع جميع البلدان والشركاء المهتمين بالأمن النووي بصفة عامة، وضمن التشغيل الآمن والمستدام لمحطة الطاقة النووية البيلاروسية بصفة خاصة.

السيد فيتزينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن الممثل الروسي تطرق إلى مسألة مذكرة بودابست، اسمحو لي أن أدلي بما يلي.

من المعروف جيداً أن الدول الموقعة على المذكرة في عام ١٩٩٤، والاتحاد الروسي كان في المركز الأول فيها، قد وافقت على "إعادة تأكيد التزامها تجاه أوكرانيا... واحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة"، وكذلك "إعادة تأكيد التزامها بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا أو استقلالها السياسي". ومن المعروف جيداً أيضاً أن الجمعية العامة، في عدد من المناسبات، والقرارات التي اتخذتها، اعترفت بأن روسيا دولة قائمة بالاحتلال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): طلبت خمسة وفود الكلام ممارسة لحق الرد. واسمحو لي أن أذكرها بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. وقبل أن أعطي الكلمة لتعليق الموقف بشأن القرار الذي اتخذ للتو، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لتوضيح الموقف تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بندر (المملكة العربية السعودية): لقد طلب بلدي الكلمة لممارسة حقه في الرد على الاتهامات الباطلة التي ذكرها ممثل إيران. إن إيران بهذه التصريحات، تعيد ممارستها بالهروب إلى الأمام في ظل وجود قلق دولي حيال عدم التزام إيران بتعهداتها النووية، بما فيها تجاوز مخزونها من اليورانيوم المخصب بعشر مرات عن الحد المنصوص عليه في الاتفاق النووي. وهنا أجدها فرصة مناسبة لنجدد مطالبتنا لإيران بأن تتصرف كوتها دولة عادية والتعامل مع الدول ووكالات الأمم المتحدة بشفافية. ووضوح.

السيدة خراشن (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): تود بيلاروس أن تمارس حقها في الرد على البيان الذي أدلى به وفد ليتوانيا. ونوه بالمنبر الدولي المتخصص للمعلومات المتعلقة بالأمن النووي. إن الاتهام المتعلق بعدم سلامة محطة الطاقة النووية الجديدة في بيلاروس إنما هو اتهام متحيز ولا صلة له بالبند المدرج في جدول الأعمال الذي تجري مناقشته اليوم. إن بيلاروس منذ بداية تنفيذ برنامجها الوطني للطاقة النووية، ما برحت منفتحة ومسؤولة في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي، والشركاء الدوليين الآخرين. وما زلنا نتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أعلى مستوى من السلامة والأمن في محطاتنا النووية لتوليد الكهرباء. ونطبق مجموعة الأدوات التي اقترحتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقييم جميع هذه المواقع

الوكالة واتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية، لتوسيع نطاق ولايته لتشمل المرافق والمواد النووية في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي وفي مدينة سيفاستوبول، تعتبر لاغية وباطلة.

أوضح التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٩، وكذلك كل تقرير سنوي أصدرته منذ بدء العدوان الروسي على أوكرانيا، أن أي إجراءات من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تعني ضمنا الاعتراف بالسلطة الروسية على شبه جزيرة القرم.

بالإشارة إلى القرار ٢٦٢/٦٨، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، الذي سبق أن ذكرته، تعترف أوكرانيا بتوجيه المستشار القانوني للأمم المتحدة الذي قدمه إلى المستشارين القانونيين لمنظمة الأمم المتحدة، والذي ينص على أن المعاهدات التي أوكرانيا طرف فيها لا تزال سارية على جميع أراضي أوكرانيا، بمن فيها شبه جزيرة القرم. ولذلك، ترحب أوكرانيا بموقف الوكالة الثابت المتمثل في مواصلة تنفيذ الضمانات في أوكرانيا، وفقا لاتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي لأوكرانيا.

وتبعاً لذلك، فإن جميع المرافق والمواد النووية في شبه جزيرة القرم لا تزال مشمولة باتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الموقع بين أوكرانيا والوكالة، كما ذكر مدير مكتب الشؤون القانونية في أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

**السيد بالوجي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد فيما يتعلق بالادعاءات الباطلة التي أثارها وفد المملكة العربية السعودية ضد إيران.

إن أنشطة إيران النووية شفافاً تماماً، ونحن نتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإن أحدث تقرير وبيان للمدير العام، بما في ذلك التقرير الذي تم توزيعه توا في هذا الاجتماع بشأن تعاون إيران مع الوكالة، برهان كافٍ على رفض تلك الادعاءات.

في أوكرانيا. كما أدرجت الجمعية العامة في جدول أعمالها البند المعنون "الحالة في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً"، أي التي تحتلها روسيا مؤقتاً.

ونتيجة للاحتلال الروسي لشبه جزيرة القرم وغزو شرق أوكرانيا، قُتل ١٤ ٠٠٠ شخص وجرح ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ شخص وشرد ١,٥ مليون شخص. ولذلك، فإن الإجابة على السؤال التالي: "هل روسيا ملتزمة بمذكرة بودابست، أو ميثاق الأمم المتحدة، أو أي وثيقة أخرى ملزمة قانوناً من الناحية الدولية؟" إنه في منتهى الواضح: "فقط في عملها المقلوب رأساً على عقب".

أما فيما يتعلق بالمسألة الأكثر تحديداً والمتعلقة بالمنشآت النووية والسيطرة على المرافق النووية الواقعة في شبه جزيرة القرم، فأود أن أذكر الجمعية بما يلي. بسبب العدوان الخارجي، فقدت سلطات الدولة المختصة في أوكرانيا السيطرة على المرافق والمواد النووية الواقعة في شبه جزيرة القرم وفي الأراضي المحتلة مؤقتاً في منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

ومع ذلك، فإن المحاولات الطائشة التي تقوم بها روسيا للسيطرة على المنشآت والمواد النووية الموجودة في شبه جزيرة القرم تتعارض مع القانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن جميع المرافق والمنشآت والمواد النووية الموجودة في إقليم جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي وفي سيفاستوبول كلها ملك أوكرانيا. وتحدد القوانين الأوكرانية مركزها القانوني وإجراءات تشغيلها واستخدامها وصيانتها.

إن الأعمال غير القانونية التي تقوم بها الدولة المعتدية لا ترتب أي آثار على الوضع القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، اللتين تشكلان جزءاً لا يتجزأ من أوكرانيا، بما في ذلك وفقاً للقرار ٢٦٢/٦٨، المتعلق بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا. ولذلك فإن أي محاولات من جانب الاتحاد الروسي، بموجب اتفاق عام ١٩٨٥ المبرم بين

**السيد باكانوسكاس** (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أطلب الكلمة لممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به من فوره ممثل بيلاروس.

لكل بلد الحق في تطوير الطاقة النووية ما دام يراعي على النحو المناسب الالتزامات الدولية المتعلقة بالسلامة النووية، وتأخذ قراراته الوطنية في الحسبان السياق الأوسع للآثار المحتملة العابرة للحدود.

تتعلق شواغلنا بتنفيذ التوصيات التي قدمها الخبراء الدوليون خلال بعثات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى بيلاروس.

للأسف، فإن بيلاروس لم تتناول بعد على النحو المناسب بعض التوصيات المتعلقة بالبنية الأساسية النووية فيما يتعلق بالخدمة المناسبة والتأهب لحالات الطوارئ. غير أن تشغيل أول وحدة في محطة الطاقة النووية قد بدأ بالفعل. وتتعلق المسائل التي أثارها ليتوانيا بالأمان النووي والنهج المسؤول في تنفيذ المشروع الذي يتراوح بين اختيار الموقع ووقف التشغيل. ويجب أن يكون تنفيذ معايير الأمان التي وضعتها الوكالة شفافاً ومسؤولاً وغير انتقائي.

نحضر المجتمع الدولي على مواصلة دعم وتعزيز تنفيذ أعلى المعايير النووية والبيئية لتلك المرافق وسائر المرافق النووية المماثلة في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩٣ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

أود أن أذكر الوفد السعودي بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي وحدها التي تملك صلاحية تقييم أنشطة دولها الأعضاء، وليس بلدان مثل المملكة العربية السعودية التي لم تسمح لها قط نواياها السيئة فيما يتعلق بإيران من تقبل الحقائق. وعلاوة على ذلك، فإن ما ذكرناه بشأن البرنامج النووي للمملكة العربية السعودية يتماشى مع الطلبات التي تقدمت بها دول أعضاء أخرى، وكذلك من جانب أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة من جانب تلك البلدان التي ترغب في وضع برنامج نووي للأغراض السلمية.

إن المملكة العربية السعودية مثال في هذا الصدد. فهي لا تنفذ اتفاق الضمانات الشاملة تنفيذاً كاملاً، وفي هذا الإطار فإنها ما لم تلغ برنامجها الحالي للكميات الصغيرة، فإنها لا تعطي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما يكفي من الصلاحية التي تمكنها من التحقق.

إن عدم تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت تبدو فيه القدرات النووية السعودية مستعدة لإطلاق برنامج طموح يمكن أن يمكن السعوديين من إخفاء بعض الأنشطة النووية بدون أن تخضع لعمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن المخاوف بشأن الأنشطة النووية المسربة للمملكة العربية السعودية ومواقعها النووية السرية تتطلب دعماً واسعاً للجهود الدولية الجماعية الرامية إلى تحميل السعوديين المسؤولية عن سلوكهم.

لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحض الرياض على العمل فوراً على تطبيق الضمانات الشاملة. إن وقف المساعدة النووية للمملكة العربية السعودية هو السبيل الوحيد لتخفيف هذه المخاوف بشأن ذلك البلد. وإلا فإن غياب الشفافية في أنشطة المملكة العربية السعودية سيقوض بالتأكيد نظام الضمانات برمته.